غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال-خنيفرة
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⵜⵏⵖⵎⵉⵔⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⴷ ⵜⵎⴰⵙⵙⵓⵔⵉⵏ ⵏ ⴱⵏⵉ ⵎⵍⵍⴰⵍ-ⵅⵏⵉⴼⵔⴰ
Chambre de Commerce, d'Industrie et de Services de Béni Mellal-Khénifra

النشرة الاقتصادية
BULLETIN ECO

تصدرها غرفة التجارة والصناعة والخدمات لبني ملال خنيفرة

العدد السابع عشر – مارس 2023

خالد المنصوري

نهنئكم بحلول شهر رمضان المبارك

وكل عام وأنتم بخير

رمضان كريم

محتوى العدد

01 أنشطة الغرفة
Activités de la CCIS

02 أخبار جهوية
Infos régionales

03 أخبار وطنية
Infos nationales

04 أخبار دولية
Infos internationales

05 معارض وملتقيات
Foires et Rencontres

06 ملف الشهر
Dossier du mois

01 أنشطة الغرفة

خنيفرة: الغرفة تواكب حاملي المشاريع
في إطار برنامج انطلاقة على مستوى إقليم خنيفرة

في إطار مواكبة المقاولات الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة قصد الرفع من المشاريع المزمع انشاؤها على مستوى إقليم خنيفرة نظمت ملحقة الغرفة بخنيفرة يوم الخميس 09 مارس 2023 الدورة التكوينية الثانية لفائدة الشباب حاملي المشاريع بتأطير من مكتب الدراسات حول البرنامج المندمج لدعم وتمويل المقاولات انطلاقة.

ولقد اختتمت الدورات التكوينية التي نظمتها الملحقة يوم 16 مارس 2023.

خنيفرة: مشاركة غرفة التجارة و الصناعة و الخدمات لبني ملال خنيفرة في المعرض الجهوي للماء بجهة بني ملال – خنيفرة

شاركت الغرفة في المعرض الجهوي للماء الذي نظمته وكالة الحوض المائي لأم الربيع بتعاون مع وزارة التجهيز و الماء وذلك يومي 13 و14 مارس 2023 بمدينة خنيفرة ، تحت شعار "الماء رافعة للتضامن الترابي". هذه التظاهرة تهدف إلى التوعية والتحسيس بأهمية الحفاظ على الموارد المائية وترشيد استعمالها. كما تعد فرصة للحوار وتبادل الآراء بين المختصين والمجتمع المدني والمنتخبين والفاعلين في قطاع الماء حول إشكاليات تدبير الموارد المائية بجهة بني ملال خنيفرة، وفضاء رحبا لتبادل التجارب والاطلاع على التقنيات الحديثة في مجال الماء.

وشكل المعرض الجهوي للماء وقفة للتذكير بأهمية الماء ووجوب أهمية الحفاظ عليه وعلى ضرورة عقلنة استعمالاته، خصوصا بهذه الجهة التي تتسم بمحدودية مواردها المائية والضغط المتزايد والمتواصل عليها.

وللإشارة فإن جهة بني ملال خنيفرة تتميز بمواردها الطبيعية والبشرية المهمة وبمؤهلاتها الفلاحية والمنجمية

والصناعية والسياحية، فضلا عن جودة بنياتها التحتية؛ ما يعزز تنويع نسيجها الاقتصادي والتكامل بين مختلف أنشطتها القطاعية.

ومن خلال هذا المعرض تم تقديم شروحات ومعطيات وارشادات حول الأدوار والمهام التي تقوم بها الغرفة مساهمة منها في كل الجهود الرامية للنهوض بالاقتصاد المحلي والجهوي. وتم التركيز اساسا على مجال توجيه وارشاد حاملي افكار مشاريع وكذا مواكبة الشباب المقاول اثناء جميع مراحل مشاريعهم من الفكرة الى الانشاء واخراجها الى حيز الوجود.

وفي إطار تسهيل المساطر وتقريب الادارة من حاملي المشاريع وجميع المنتسبين تم تقديم توضيحات للزوار حول اتفاقيات شراكة التي وقعتها الغرفة مع المركز الجهوي للاستثمار وكذا المركز المغربي للملكية الصناعية والتجارية لتمكين الشباب وحاملي المشاريع وكل منتسبي الغرفة من خدمات هتين المؤسستين دون عناء.

01 أنشطة الغرفة

خريبكة: انعقاد اجتماع لجنة الضرائب والشؤون القانونية يوم الخميس 16 مارس 2023 بملحقة الغرفة بخريبكة

عقدت لجنة الضرائب والشؤون القانونية بمقر ملحقة خريبكة اجتماعا يوم الخميس 16 مارس 2023 على الساعة العاشرة والنصف صباحا خصص لتسطير برنامج عمل اللجنة برسم سنة 2023 ودراسة شكايات بعض التجار متعلقة بالمجال الضريبي والجبائي.

ترأس الاجتماع السيد الحبيب السعيدي رئيس اللجنة وحضره السادة اعضاء اللجنة : السيد المصطفى المطر والسيد سعيد خشاب والسيد عبد العزيز الوهابي وبعض السادة اعضاء الغرفة: السيد عبد العاني الشرقاوي نائب الرئيس والسيد ادريس كرام والسيد حميد طلبي، وتغيب بعذر السيد ابراهيم الرزواني مقرر اللجنة. كما شارك في تأطيره السيد مدير ملحقة خريبكة والسيدة رئيسة قسم خدمات المنتسبين والسيدة رئيسة قسم الدعم والترويج.

وقد عرف هذا الاجتماع نقاشا مستفيضا نتج عنه دراسة الأولويات واقتراح برنامج عمل اللجنة تمحور حول تتبع ومواكبة المنتسبين في المجالات الضريبية ، وتتبع المستجدات الجبائية وإعداد مذكرات ودلائل في هذا الخصوص ، وبحث سبل توقيع اتفاقية شراكة مع مديرية الضرائب وتنظيم لقاءات تشاورية وتحسيسية. كما تمت مناقشة شكايات بعض التجار والمساطر المتبعة فيما يخص الاقتطاع الاجباري للضرائب مباشرة من الحسابات البنكية (ATD) . كما تمت الاحاطة بتشكيلة اللجن المكلفة بمراجعة اللوائح الانتخابية ومدى أهمية تحيينها.

وقد نتج عن هذا الاجتماع مجموعة من التوصيات والمقترحات لتعزيز اشتغال عمل اللجنة و العمل على تفعيلها ، وقد تمحورت حول ضرورة اشراك اللجنة عند تحيين اللجن المحلية لتقدير الضريبة و اللجان الجهوية للنظر في الطعون المتعلقة بالضريبة، وبحث سبل خلق آلية تسهر على دراسة وتتبع الشكايات ورفع مكتب الغرفة توصية لجامعة الغرف بخصوص مراسلة الجهات المختصة وحثها على ضرورة احترام أجهزتها للمساطر والاجراءات القانونية المتعلقة بتحصيل واقتطاع الضرائب مباشرة من الحسابات البنكية للملزمين. كما أوصت اللجنة بضرورة مراسلة السيد المدير الجهوي للضرائب من أجل عقد اجتماع في أقرب الاجال لتدارس شكايات المنتسبين وحلحلتها وإعداد برنامج عمل مشترك مع المديرية.

01 أنشطة الغرفة

بني ملال: اجتماع اللجنة المكلفة بانتقاء المرشحين
في إطار طلب عرض مشاريع بجهة بني ملال خنيفرة يوم 20 مارس 2023

من اجل تنزيل اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة بين غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال خنيفرة ومؤسسة إنشاء المقاولات التابعة لمجموعة البنك الشعبي، و في إطار طلب عرض مشاريع الرامي إلى انتقاء المرشحين الراغبين في خلق مشاريع خاصة بهم و الذي أعطى انطلاقته السيد والي جهة بني ملال خنيفرة ، تم يوم الاثنين 2023/03/20 بمقر المركز الجهوي للاستثمار ببني ملال على الساعة العاشرة صباحا ،عقد اجتماع للجنة المكلفة بالانتقاء.

حضر هذا الاجتماع كل من السيد مدير المركز الجهوي للاستثمار والسيد المدير الجهوي لغرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال خنيفرة ومجموعة من الأطر التابعة للغرفة وللبنك الشعبي وللمركز الجهوي للاستثمار. وستقوم هذه اللجنة بمواكبة شاملة لحاملي المشاريع الذين سيتم انتقاؤهم على اثر تقديم طلب عرض مشاريع، من اجل تمكينهم من وضع ملفات الحصول على قروض انطلاقة ومواكبتهم من أجل خلق مقاولاتهم وضمان استمراريتها.

خريبكة: مائدة مستديرة حول ريادة الأعمال النسائية

بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمراة، نظمت غرفة التجارة والصناعة والخدمات لجهة بني ملال–خنيفرة مائدة مستديرة حول ريادة الأعمال النسائية وذلك يوم الثلاثاء 21 مارس 2023 على الساعة الثانية والنصف بعد الزوال بمقر ملحقة خريبكة.

ترأس هذا اللقاء السيد عبد الغاني الشرقاوي نائب الرئيس وحضره بعض السادة أعضاء الغرفة.

شارك في تنشيط محاور هذه المائدة المستديرة ثلة من الأساتذة ومسؤولي بعض المصالح الخارجية : السيدة ممثلة الكلية المتعددة الاختصاصات خريبكة – السيد ممثل المديرية الإقليمية للصناعة والتجارة – السيدة رئيسة ملحقة المركز الجهوي للاستثمار خريبكة – السيدة المنسقة الجهوية للاتحاد العام لمقاولات المغرب – السيدة ممثلة مصلحة التكوين المهني – السيدات والسادة ممثلو مؤسسة التجاري وفا بنك ومؤسسة البنك الشعبي.

وقد سهر على تسيير الجلسة السيد مدير ملحقة خريبكة بمساعدة السيدة رئيسة والسيدات والسادة أطر قسم الدعم والترويج والسيدة رئيسة قسم خدمات المنتسبين.

كما عرف هذا اللقاء مشاركة بعض المقاولات النسائية والتعاونيات.

افتتح السيد عبد الغاني الشرقاوي اللقاء بكلمة ترحيبية وتأطيرية أكد فيها على الدور الفعال الذي تلعبه المرأة المقاولة في التنمية الاقتصادية مبرزا قناعة الغرفة بهذا الدور من خلال عملها على خلق "لجنة دعم المقاولات النسائية بالجهة". كما تطرق لبعض الخدمات التي تقدمها الغرفة لدعم وتقوية القدرات التنموية للمرأة المقاولة معربا عن تأسفه للوضع الحالي ولضعف المؤشرات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة خاصة وأن دستور المملكة والنموذج التنموي الجديد فسحا المجال للمرأة المغربية لتكون حاضرة بقوة في كل القطاعات ناهيك عن الاصلاحات المؤسساتية والتعديلات التشريعية لبعض قوانين تسيير الأعمال (زيادة تمثيل النساء في أجهزة مجالس إدارة الشركات).

وهي تساؤلات شكلت أرضية نقاش هذه المائدة المستديرة وقد أجاب عليها السيدات والسادة المتدخلين كل من موقعه.

اختتم اللقاء بمجموعة من التوصيات تروم تقوية الدور الريادي للمقاولة النسائية:

–التكوين وتطوير المهارات المقاولاتية

–العمل المشترك لمحاربة الصورة النمطية للمرأة

–تكثيف تنظيم لقاءات تواصلية وتحسيسية بخصوص برامج الدعم والتمويل

–خلق برامج تحفيزية خاصة بالمقاولة النسائية

–خلق جمعية للنساء المقاولات

–تبسيط مساطر التمويل

01 أنشطة الغرفة

بني ملال: اجتماع اللجنة المكلفة بانتقاء المرشحين
في إطار طلب عرض مشاريع بجهة بني ملال خنيفرة يوم 28 مارس 2023

اجتمع أعضاء لجنة انتقاء المشاريع في إطار طلب عرض مشاريع بجهة بني ملال خنيفرة يوم الثلاثاء 28 مارس 2023 ببني ملال.

ويندرج هذا الاجتماع في إطار الشراكة بين الغرفة و مؤسسة انشاء المقاولات التابعة لمجموعة البنك الشعبي.

ولقد قام مرشحو الفوج الأول لهذا البرنامج بعرض المشاريع الخاصة بهم لإقناع لجنة الإنتقاء المكونة من ممثلين عن الغرفة و ممثلين عن مؤسسة إنشاء المقاولات التابعة لمجموعة البنك الشعبي المركزي.

وسيستفيد حاملي المشاريع، الذين تم اختيارهم في إطار الفوج الأول للبرنامج، من مواكبة شاملة لتمكينهم من وضع ملفاتهم للحصول على تمويل انطلاقة من أجل إنشاء مقاولاتهم واستدامتها.

خنيفرة: افتتاح المعرض الجهوي للماء بجهة بني ملال – خنيفرة

وزارة التجهيز و الماء – مارس2023

صورة من: mapbenimellal.ma

أشرف السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء، يوم الاثنين 13 مارس 2023 بخنيفرة، على افتتاح المعرض الجهوي للماء بجهة بني ملال خنيفرة، تحت شعار " الماء رافعة التضامن الترابي". وقد شهد هذا الافتتاح حضور ومشاركة السيد والي جهة بني ملال خنيفرة –عامل إقليم بني ملال والسيد عامل إقليم خنيفرة والسيد رئيس مجلس جهة بني ملال خنيفرة، وكذا ممثلي المجالس الإقليمية والهيآت المنتخبة وممثلي القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية وهيئات المجتمع المدني بالجهة.

وفي معرض كلمته التي ألقاها بالمناسبة، ذكّر السيد وزير التجهيز والماء بأهم الأهداف المتوخاة من تنظيم هذه التظاهرة النوعية على مستوى عدد من جهات المملكة. حيث أوضح أن هذا المعرض بمثابة فضاء لتوعية وتحسيس المواطنين، ومختلف مستعملي الماء بأهمية الموارد المائية وترسيخ ثقافة الحفاظ عليه وعقلنة استعماله. كما أشاد بكونه محطة للتعرف على المبادرات الجهوية البارزة في مجال الماء والمتماشية مع ظروف ومناخ كل حوض مائي، علاوة على كونه مجالا خصبا للتواصل والتفاعل بين المتخصصين والفاعلين في مجال الماء وكذا المجتمع المدني وجمعيات مستعملي الماء.

واستحضر السيد نزار بركة، خلال هذا اللقاء، الاهمية التي يحظى بها الحوض المائي لأم الربيع الذي شهد إنجاز العديد من التجهيزات الهيدروفلاحية الكبرى والمركبات الصناعية، وما واكبها من تجهيزات مائية ضخمة، والتي تساهم في تلبية الحاجيات من الماء الشروب والصناعي سواء داخل الحوض أو بالأحواض المجاورة في إطار التضامن بين الأحواض. هذا، بالإضافة الى تزويد الدوائر السقوية الكبرى المتواجدة بكل من تادلة والحوز ودكالة، وإلى إنتاج الطاقة الكهرومائية.

وفي سياق متصل، وبعد أن ذكر السيد الوزير بالموقع المحوري لجهة بني ملال خنيفرة على الصعيد الوطني ومؤهلاتها الاقتصادية وديناميتها القوية، أوضح أن تدبير الموارد المائية على مستوى حوض أم الربيع؛ يواجه تحديات كبيرة مرتبطة بالتأقلم مع المخاطر القصوى كالجفاف الذي أصبح ظاهرة هيكلية. وأكد السيد الوزير أن هذه الوضعية تستلزم تدبيرا عقلانيا لهذه المادة الحيوية تماشيا مع التوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة نصره الله وأيده المضمنة في خطابه السامي بتاريخ 14 أكتوبر 2022.

وفي ذات السياق، شدد السيد نزار بركة على ضرورة مضاعفة الجهود وتركيزها من أجل تحقيق عدالة مجالية واجتماعية بهذه الجهة لمواكبة تنميتها السوسيو اقتصادية.

وتجدر الإشارة إلى أن افتتاح المعرض الجهوي للماء بني ملال خنيفرة تزامن مع انعقاد المجلس الإداري لوكالة الحوض المائي لأم الربيع برسم سنة 2022. ولقد امتدت فعاليات هذا المعرض بين 13 و14 مارس 2023.

بني ملال – انعقاد المناظرة الجهوية حول التنمية المستدامة

2023/03/15- mapbenimellal.ma

احتضن مقر ولاية جهة بني ملال خنيفرة، يوم الأربعاء 15 مارس 2023، أشغال المناظرة الجهوية للتنمية المستدامة، وذلك في إطار المناظرات الجهوية التي تنظمها تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، وذلك تحت شعار "رهانات وتحديات الاستدامة بالمجالات الترابية."

وخلال افتتاح أشغال هذه المناظرة التي حضرها والي جهة بني ملال خنيفرة، خطيب الهبيل، أبرزت وزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ليلى بنعلي، في كلمة مسجلة عبر الفيديو، أن هذه المناظرات الجهوية تعتبر محطة هامة ستسهم في تعبئة كل الجهات حول ورش إرساء أسس تنمية جهوية أكثر استدامة، مؤكدة على الدور المحوري الذي يمكن أن تضطلع به هذه المبادرة من خلال تمكين كافة المواطنين من الإسهام في إعداد السياسات العمومية والمشاركة الفعالة في بناء مستقبل مشترك، مذكرة بانخراط المغرب في تنزيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، من خلال اتخاذ عدة إجراءات لتجويد إطار عيش المواطنين والحفاظ على البيئة وتعزيز أسس اقتصاد مسؤول وأكثر استدامة.

كما نوهت، في هذا الصدد، بالجهود المبذولة على المستوى الجهوي، والتي أفضت إلى تعبئة وإشراك كل الطاقات في مناقشة رهانات التنمية المستدامة على المستوى الجهوي قصد أخذها بعين الاعتبار في النسخة المحينة للاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة التي يتم إعدادها، مشيرة إلى أن الهدف من ذلك هو تعزيز التنمية الجهوية وجعلها أكثر استدامة.

وأشارت إلى أنه بالموازاة مع هذه المناظرات الجهوية، ومن أجل توسيع النقاش حول قضايا التنمية المستدامة، تم إطلاق منصة تفاعلية لاستقصاء آراء وتطلعات المواطنين داخل وخارج الوطن بهدف إنجاح هذا الورش الهام والاستراتيجي، داعية إلى انخراط فعلي ومساهمة قيمة في أشغال هذه المناظرات الجهوية، وذلك من أجل تحديد التدابير التي يتعين اتخاذها لتعزيز التنمية الجهوية القادرة على تكريس العدالة الاجتماعية وتشجيع التنمية البشرية وتقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية.

من جهته، أبرز والي الجهة، السيد خطيب الهبيل، أن هذه المناظرة الجهوية تم الإعداد لها من خلال تنظيم عدة ورشات أولية تحضيرية على مستوى جهة بني ملال خنيفرة، والتي من خلالها تم تدارس واستقاء أولي لآراء وانتظارات كافة الفاعلين والمتدخلين المعنيين حول الأولويات وقضايا الاستدامة بالجهة، مستعرضا الجهود المبذولة والمبادرات الهادفة الى تحقيق الاستدامة في ميادين النمو الاقتصادي والرقي الاجتماعي وحماية البيئة بالجهة خاصة من خلال التقليص من الفقر والهشاشة، والتفاوتات المجالية والاجتماعية؛ وإرساء أسس متينة للرفع من جاذبية المجال الجهوي وجلب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان فرص الشغل، وحماية البيئة وتنمية العرض المائي ودعم وتنويع مصادره.

كما أبرز أنه من أكبر التحديات التي تستدعي تجاوزها، تتمثل في إيجاد السبل الكفيلة بالتوفيق بين الحفاظ على المؤهلات الطبيعية بجعلها أكثر استدامة، وتحقيق التنمية المحلية على المستوى الترابي، خاصة في ظل التغيرات المناخية والضغوط التي يشكلها نمو الأنشطة الفلاحية والصناعية والنمو الديمغرافي وعدم فعالية شبكات التطهير وانتشار السكن غير اللائق والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية على المنظومة الايكولوجية.

واعتبر والي الجهة أن هذه المناظرة تشكل مناسبة مواتية لتعبئة كافة الفاعلين بهذه الجهة لإشراكهم في تدارس وتبادل الآراء حول قضايا التنمية المستدامة، وذلك لتحديد وفق منظور يرتكز على الانسجام والتنسيق والالتقائية، أولويات تحقيق التوازن بين التنمية والاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بالجهة، التي من شانها أن تساهم في إغناء التوجهات الاستراتيجية للنسخة الجديدة من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

ومن جانبه أشار نائب رئيس الجهة الى أن هذه المناظرة الجهوية ترسخ المقاربة التشاركية لتجسيد اشراك والانفتاح على مختلف المتدخلين والفاعلين بالجهة من أجل بلورة توصيات وحلول قادرة على جعل التنمية الجهوية تنمية مستدامة شاملة ومتوازنة، للإسهام في تحيين الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، مؤكدا على أن الرهان البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، شكل صلب استراتيجية المجلس الجهوي لجهة بني ملال–خنيفرة، خاصة من خلال وعيه بالدور الكبير الذي يجب ان يلعبه لإرساء أسس تنمية أكثر استدامة بالجهة وانخراطه في جميع المبادرات ذات الارتباط العميق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

هذا وعرفت هذه المناظرة التي شارك فيها مختلف الفاعلين والمتدخلين على المستوى المحلي والجهوي، تنظيم ثلاث ورشات عمل موضوعاتية حول "موارد طبيعية مثمنة ومحمية"، و "اقتصاد تنافسي ومجالات ترابية مستدامة"، و" الخدمات العمومية والتراث الثقافي" ، حيث تمت صياغة مجموعة من التوصيات التي من شأنها المساهمة في تجويد النسخة الجديدة من الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة.

مشاركة الغرفة في أشغال المجلس الإداري لوكالة الحوض المائي لأم الربيع

حضرت الغرفة أشغال مجلس إدارة وكالة الحوض المائي لأم الربيع برسم دورة سنة 2023، الذي انعقد بمقر عمالة خنيفرة يوم الاثنين 13 مارس 2023، تحت رئاسة السيد نزار بركة، وزير التجهيز والماء، و بحضور السيد والي جهة بني ملال خنيفرة –عامل إقليم بني ملال والسيد عامل إقليم خنيفرة والسيد رئيس جهة بني ملال –خنيفرة. ويعتبر انعقاد هذا المجلس محطة سنوية لتقييم أداء هذه المؤسسة، وتقديم ومناقشة برنامج عملها وكذا مشروع ميزانيتها برسم السنة المالية 2023.

مشاركة الغرفة في اجتماع بمقر عمالة إقليم خنيفرة يوم 21 مارس 2023

تبعا للبرقية العاملية رقم 1451 الصادرة بتاريخ 2023/03/20، انعقد بمقر عمالة إقليم خنيفرة بتاريخ 21 مارس 2023 اجتماع حول مشروع اتفاقية الشراكة من أجل تأهيل وإعادة تهيئة المحوريين التجاريين بئر انزران ووجدة بمدينة خنيفرة، هذا الاجتماع الذي أشرف عليه السيد الكاتب العام وبحضور السيد عيسى عقاوي النائب الأول لرئيس الغرفة والسيد باشا مدينة خنيفرة والسيد نائب رئيس مجلس جماعة خنيفرة والسادة رؤساء المصالح الخارجية لكل من الوكالة الحضرية لخنيفرة والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب قطاع الماء وتطهير السائل وقطاع الكهرباء والمديرية الإقليمية للإسكان وسياسة المدينة والسيد رئيس قسم الشؤون الاقتصادية والتنسيق بالعمالة والسيد رئيس قسم التعمير والبيئة بالعمالة والسيد عادل العسلة رئيس قسم خدمات المنتسبين والسيد رئيس جمعية النور للتجار والحرفيين بخنيفرة والسيد كاتب الجمعية، وبعد كلمة السيد الكاتب العام التي عرجت على أهمية هذه الاتفاقية ومن خلالها اهمية المشروع الذي يستهدف شريحة مهمة من التجار والمهنيين و الذي أشار فيها إلى التصور العام لتنزيل هذا المشروع على ارض الواقع وضرورة إشراك التجار في بلورة هذا التصور ، دعا الأطراف الحاضرة إلى الانخراط والمساهمة الفعالة في إنجاح هذا المشروع الواعد. وبعد ذلك تقدم السيد عيسى عقاوي بتقديم الخطوط العريضة للمشروع وطالب بانخراط كل الأطراف ذات الصلة والمساهمة في إنجاح هذا المشروع المهم الذي سيعود بالنفع على تجار ومهنيي المدينة وكذلك سيعطي جمالية وقيمة مضافة للمدينة. وقد عبرت كل المصالح الحاضرة على ترحيبهم بالمشروع واستعداد الجميع للمساهمة كل حسب اختصاصه في إنجاح هذا المشروع النموذجي الهام، وذلك تماشيا مع التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده وانسجاما كذلك مع السياسة العمومية المنتهجة من طرف حكومته الرامية إلى تحقيق التنمية المنشودة .

المجلس الإقليمي لبني ملال يصادق خلال دورة استثنائية على مشاريع تنموية مهمة

2023/03/28- mapbenimellal.ma

صادق المجلس الإقليمي لبني ملال، خلال دورة استثنائية برسم شهر مارس الجاري، على مشاريع تنموية مهمة تروم تنشيط الاقتصاد المحلي وتعزيز النمو.

وهكذا، صادق المجلس الإقليمي خلال هذه الدورة التي حضرها الكاتب العام لولاية جهة بني ملال خنيفرة، على اتفاقية شراكة مع ولاية جهة بني ملال خنيفرة، ومجلس الجهة ، والمجلس الجماعي لبني ملال، وغرفة التجارة والصناعة والخدمات بالجهة ، تتعلق باقتناء قطعة أرضية مساحتها 27 هكتارا ستخصص لإحداث منتزه إيكولوجي بمبلغ استثماري يصل 36 مليون درهم.

كما صادق أعضاء المجلس على اتفاقية شراكة مع مديرية الشؤون القروية بوزارة الداخلية، وولاية جهة بني ملال خنيفرة، ومجلس الجهة، وعمالة إقليم بني ملال، تروم إنجاز طريق على طول 20 كلم بكلفة 20 مليون درهم لفائدة الجماعة القروية لعيايطة (قيادة أولاد امبارك).

وصادق المجلس الإقليمي أيضا على مشاريع اتفاقيات شراكة لتقديم دعم مالي لفائدة 11 مؤسسة للرعاية الاجتماعية بالإقليم بمبلغ 360 ألف درهم، بالإضافة إلى اتفاقيات شراكة أخرى تروم تقديم دعم مالي لـ12 جمعية وأندية رياضية بالإقليم بغلاف مالي يقدر ب 950 ألف درهم.

كما صادق أعضاء المجلس الإقليمي على برمجة الفائض الحقيقي للميزانية الإقليمية برسم سنة 2022.

Beni Mellal : Organisation De La Première Édition Du Salon De La Technologie Agricole Et De L'industrie Agroalimentaire

Journaleco -07/03/2023

Le wali de la région de Beni Mellal-Khenifra, M. Khatib El Hebil, a visité, le vendredi 3 mars 2023, accompagné des acteurs de la région, le salon de la technologie agricole et de l'industrie agroalimentaire, organisé dans sa première édition à la ville de Beni Mellal sous le thème « Investissement intelligent pour un développement agricole durable ».

Durant quatre jours d'exposition, ce salon constitue une occasion pour les professionnels du secteur agricole de s'initier aux nouvelles technologies dans le domaine de l'irrigation et de la gestion rationnelle des ressources en eau et permet également aux entreprises et aux coopératives de présenter leurs produits aux visiteurs.

De même, ce salon représente une interface d'exposition des produits locaux et un espace de promotion, de commercialisation et de développement de la compétitivité des produits de la région, chose qui leur offrira de grandes opportunités d'accès à de nouveaux marchés.

A noter aussi que ce salon a été composé de plusieurs pôles qui mettent en lumière les dernières technologies et équipements utilisés dans le traitement, la conservation et le conditionnement des produits agricoles, les énergies renouvelables, les systèmes d'irrigation, les engrais, les pesticides et les techniques agricoles intelligentes.

Également, ce salon était une occasion pour les différents acteurs du secteur agricole d'échanger leurs expériences et expertises afin de développer de nouvelles solutions flexibles, intégrées et protectrices de l'environnement pour atteindre un fort dynamisme dans l'économie locale, régionale et nationale.

le Conseil d'administration du CRI examine le bilan des réalisations de 2022

mapbenimellal.ma-30/03/2023

Le Conseil d'administration du Centre régional d'investissement (CRI) Béni Mellal-Khénifra s'est réuni, mercredi 29 Mars 2023 au siège de la Wilaya de la région, pour examiner le bilan des investissements et d'accompagnement des entreprises au titre de l'année 2022 ainsi que les moyens de transcender les contraintes rencontrées.

Cette session du Conseil d'administration du CRI a été présidée par le Wali de la région Béni Mellal-Khénifra, Khatib El Hebil, en présence des gouverneurs des provinces et du vice-président du Conseil régional.

A cette occasion, le Wali a indiqué que le volume des investissements approuvés par la Commission régionale unifiée d'investissement (CRUI) a enregistré une hausse de 93% pour atteindre les 30 milliards de dirhams (MMDH) contre 15,5 MMDH en 2021.

M. El Hebil a appelé à développer et à renforcer les mécanismes d'accompagnement des projets d'investissement aussi bien lors de la conception qu'au cours de leur examen par la CRUI ainsi que durant les différentes étapes de réalisation en vue de transcender les contraintes auxquelles ils font face et renforcer ainsi les chances de leur concrétisation.

Le Wali a en outre insisté sur la nécessité de déployer davantage d'efforts et de mettre en oeuvre l'ensemble des mesures nécessaires pour créer un climat favorable à l'entrepreneuriat dans l'objectif de faciliter les démarches de création des entreprises par les porteurs de projets, soulignant aussi l'importance de l'accompagnement pour garantir la pérennité des projets.

Il a également insisté sur l'importance de la mobilisation, de la coordination et de la fédération des efforts de l'ensemble des acteurs concernés par l'investissement au niveau de la région ainsi que de leur adhésion d'une manière agissante et positive à la mise en oeuvre régionale des dispositions de la nouvelle charte de l'investissement, faisant observer à cet égard que la province d'Azilal a été classée dans la catégorie « B » parmi les préfectures et les provinces dont les projets d'investissement vont bénéficier d'une subvention territoriale de 15% alors que les autres provinces de la région figurent dans la catégorie "A" et vont donc bénéficier d'une subvention de 10%.

M. El Hebil a de même appelé à mettre en place l'ensemble des mécanismes d'impulsion économique, de développement de l'offre territoriale, de dynamisation de l'investissement et d'amélioration de la situation du marché de l'emploi au niveau de la région de Béni Mellal-Khénifra.

Pour sa part, le directeur général par intérim du CRI Béni Mellal-Khénifra a présenté le bilan des réalisations du Centre au titre de l'année 2022 ainsi que les indicateurs liés aux projets d'investissement, à la création et à l'accompagnement des entreprises outre les efforts consentis pour favoriser l'investissement et attirer les investisseurs.

D'autre part, le Conseil d'administration du CRI a examiné lors de cette session les contraintes qui impactent l'investissement dans la région notamment la question du foncier, l'accès au financement et la mise en place d'un régime fiscal qui tient compte des spécificités de la région.

Les discussions ont porté aussi sur les moyens de relever les défis auxquels fait face le secteur agricole dans le contexte de la succession des années de sécheresse en orientant les investissements vers d'autres filières comme le tourisme rural qui permet d'intégrer aussi bien l'agriculture et le tourisme pour en faire un levier de captation des investissements.

جهة بني ملال خنيفرة – أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا

2023 / 03 / 30،27،11،02– mapbenimellal

في ما يلي أسعار البيع بالتقسيط للسلع الأكثر إستهلاكا كما تمت معاينتها خلال شهر مارس 2023 بأسواق جهة بني ملال خنيفرة:

السلعة	02 مارس 2023	11 مارس 2023	27 مارس 2023	30 مارس 2023
الخضر				
البطاطس	بين 7.5 و 8 دراهم / كلغ	بين 7.5 و 8.5 دراهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 12 درهم / كلغ
البصل	بين 5 و 10 دراهم / كلغ	بين 5.5 و 11 درهم / كلغ	بين 6.5 و 16 درهم / كلغ	بين 5 و 16 درهم / كلغ
الطماطم	بين 7 و 8 دراهم / كلغ	بين 5 و 7 دراهم / كلغ	بين 9 و 10 دراهم / كلغ	بين 8.5 و 10 دراهم / كلغ
الجزر	بين 4 و 6 دراهم / كلغ	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5.5 و 6 دراهم / كلغ
الباذنجان	بين 7 و 9 دراهم / كلغ	بين 7 و 9 دراهم / كلغ	بين 7.5 و 10 دراهم / كلغ	بين 9 و 10 دراهم / كلغ
الخيار	بين 8 و 9 دراهم / كلغ	بين 7 و 8 دراهم / كلغ	بين 8.5 و 10 دراهم / كلغ	بين 8 و 9 دراهم / كلغ
القرع الأخضر	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 8 و 10 دراهم / كلغ	بين 8 و 9 دراهم / كلغ	بين 8 و 9 دراهم / كلغ
القرنبيط (الشيفلور)	بين 6 و 7 دراهم للقطعة	بين 6 و 7 دراهم للقطعة	بين 6 و 7 دراهم للقطعة	بين 6 و 7 دراهم للقطعة
الفول	بين 7.5 و 8 دراهم / كلغ	بين 7.5 و 8 دراهم / كلغ	بين 7 و 8 دراهم / كلغ	بين 7 و 8 دراهم / كلغ
الكرنب	بين 6 و 7 دراهم/ قطعة	بين 6 و 7 دراهم/ قطعة	بين 6 و 7 دراهم/ قطعة	بين 6 و 7 دراهم/ قطعة
البازلاء	بين 6 و 7 دراهم/ كلغ	بين 6 و 8 دراهم/ كلغ	بين 7 و 8 دراهم/ كلغ	بين 7 و 8 دراهم/ كلغ
الأسماك				
السردين	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 10 و 12 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ	بين 11 و 13 درهم / كلغ
الميرلا	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 85 و 90 درهم / كلغ
الصول	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 75 و 80 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ
لونشوا	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 18 و 20 درهم / كلغ	بين 20 و 22 درهم / كلغ	بين 20 و 22 درهم / كلغ
الجمبري (كروفيت)	بين 100 و 110 دراهم / كلغ	بين 100 و 110 دراهم / كلغ	بين 100 و 110 دراهم / كلغ	بين 100 و 110 دراهم / كلغ
الحبوب و القطاني				
القمح الطري	بين 5 و 5.75 دراهم/كلغ	بين 5 و 5.75 درهم/كلغ	بين 5.75 و 6 دراهم/كلغ	بين 5.75 و 6 دراهم/كلغ
القمح الصلب	بين 6 و 7 دراهم /كلغ	بين 6 و 7 دراهم /كلغ	بين 6.75 و 7 دراهم /كلغ	بين 6.75 و 7 دراهم /كلغ
الشعير	بين 4.2 و 5.5 دراهم / كلغ	بين 4.2 و 5.5 درهم / كلغ	بين 5 و 5.5 درهم / كلغ	بين 5 و 5.5 درهم / كلغ
الذرة	بين 4.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 4.5 و 6 دراهم / كلغ	بين 5.75 و 6 دراهم / كلغ	بين 5.75 و 6 دراهم / كلغ
أرز دائري	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ
أرز طويل	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ	بين 17.5 و 18 درهم / كلغ
سميدة	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ
الكسكس	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ	بين 13.5 و 14 درهم / كلغ
البازلاء (الجلبانة)	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ
الفول	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 14 و 15 درهم / كلغ	بين 13 و 15 درهم / كلغ	بين 13 و 15 درهم / كلغ
الشعرية	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ
العدس	بين 17 و 25 درهم / كلغ	بين 17 و 25 درهم / كلغ	بين 17 و 25 درهم / كلغ	بين 17 و 25 درهم / كلغ
الحمص	بين 20 و 22 درهم / كلغ	بين 20 و 22 درهم / كلغ	بين 20 و 22 درهم / كلغ	بين 20 و 22 درهم / كلغ
الفاصوليا الجافة	بين 14.5 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ	بين 16 و 20 درهم / كلغ
اللحوم الحمراء و البيضاء				
لحم الخروف (الغنمي)	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 82.5 درهم / كلغ	بين 80 و 82.5 درهم / كلغ	بين 80 و 82.5 درهم / كلغ
لحم البقر (البقري)	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 82.5 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ
لحم الماعز	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 82.5 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ	بين 80 و 85 درهم / كلغ
دجاج مذبوح	بين 27 و 28 درهم / كلغ	بين 29 و 30 درهم / كلغ	بين 33 و 35 درهم / كلغ	بين 33 و 35 درهم / كلغ
دجاج حي	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 16.5 درهم / كلغ	بين 16 و 18.5 دراهم / كلغ	بين 16 و 18.5 دراهم / كلغ
لاداند (الديك الحبشي)	بين 50 و 55 درهم / كلغ	بين 50 و 55 درهم / كلغ	بين 50 و 60 درهم / كلغ	بين 55 و 60 درهم / كلغ
البيض	بين 1.35 و 1.40 درهم للواحدة	بين 1.30 و 1.35 درهم للواحدة	بين 1.40 و 1.50 درهم للواحدة	بين 1.40 و 1.50 درهم للواحدة
الفواكه				
تفاح محلي	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 12 و 13 درهم / كلغ	بين 15 و 18 درهم / كلغ	بين 15 و 18 درهم / كلغ
تفاح مستورد	بين 24 و 28 درهم / كلغ	بين 24 و 28 درهم / كلغ	بين 25 و 30 درهم / كلغ	بين 25 و 30 درهم / كلغ
موز محلي	بين 9 و 11 درهم / كلغ	بين 9 و 10 دراهم / كلغ	بين 11 و 11.5 درهم / كلغ	بين 11 و 11.5 درهم / كلغ
موز مستورد	بين 14 و 16 درهم / كلغ	بين 15 و 16 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ	بين 16 و 17 درهم / كلغ
الحامض	بين 6 و 9 دراهم / كلغ	بين 7 و 8 دراهم / كلغ	بين 6 و 7 دراهم / كلغ	بين 6 و 7 دراهم / كلغ
برتقال	بين 6 و 8 دراهم / كلغ	بين 6 و 8 دراهم / كلغ	بين 8 و 9 دراهم / كلغ	بين 8 و 9 دراهم / كلغ
الأفوكادو	بين 40 و 45 درهم / كلغ	بين 40 و 45 درهم / كلغ	بين 45 و 50 درهم / كلغ	بين 45 و 50 درهم / كلغ

تفاصيل القرارات المتعلقة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار

2023/03/03- Le360.ma

وقع رئيس الحكومة، عزيز أخنوش على القرارات المتعلقة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة أن هذه الأخيرة استكملت إخراج جميع النصوص التنظيمية المتعلقة بتفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، موضوع المرسوم رقم 2.23.1، الذي صادق عليه مجلس الحكومة بتاريخ 26 يناير 2023، ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ 23 فبراير 2023.

وأضاف المصدر ذاته أن هذه القرارات التي وقع عليها رئيس الحكومة، يوم الخميس 02 مارس 2023، تأتي في إطار التزام الحكومة بمقتضيات المادة 40 من ميثاق الاستثمار الجديد، والتي تنص على أنه «سيتم تفعيل نظام الدعم الأساسي للاستثمار ونظام الدعم الخاص المطبق على مشاريع الاستثمارات ذات الطابع الاستراتيجي، في غضون فترة لا تتجاوز ثلاثة (3) أشهر من تاريخ نشر القانون الإطار في الجريدة الرسمية».

وأوضح المصدر ذاته أن القرار الأول يهم تطبيق أحكام المادة 6 من المرسوم المذكور، والتي نصت على أنه يمكن أن تستفيد من المنح المنصوص عليها في نظام الدعم الأساسي للاستثمار مشاريع الاستثمار التي يساوي مبلغها الإجمالي أو يفوق خمسين مليون درهم (50.000.000)، والتي يتجاوز عدد مناصب الشغل القارة التي ستحدثها وفق عتبة تحدد بقرار لرئيس الحكومة. ويحدد هذا القرار العتبة المذكورة في خمسين (50) منصب شُغل قار.

ويهم القرار الثاني المادتين الأولى والسابعة من المرسوم المذكور، وبموجبه حدد نسبة الاندماج المحلي الدنيا المنصوص عليها في المرسوم المذكور، في 20% بالنسبة إلى مشاريع الاستثمار المنجزة في قطاعات الصناعة الفلاحية الغذائية أو الصناعة الدوائية أو صناعة المستلزمات الطبية، و40% بالنسبة إلى المشاريع الاستثمارية المنجزة في الأنشطة الصناعية الأخرى، كما تضمن ملحقا يتعلق بمهن المستقبل والأنشطة موضوع الارتقاء بالمستوى للرفع من قيمتها المضافة، كما أشار إليها المرسوم سالف الذكر.

وبحسب المصدر ذاته، فإن القرار الثالث المتخذ باقتراح من وزير الداخلية، يهدف إلى تصنيف العمالات والأقاليم حسب الفئتين المنصوص عليهما في المادة 8 من المرسوم المذكور، والتي تخول استفادة مشاريع الاستثمار المنجزة في دائرة النفوذ الترابي لهذه العمالات والأقاليم من منح ترابية تساوي 10% أو 15 % من مبلغ الاستثمار القابل للاستفادة من المنح، وذلك اعتمادا على معايير موضوعية تراعي الخصوصيات الجهوية وتروم تقليص الفوارق المجالية بين عمالات وأقاليم المملكة.

جدير بالذكر أن القانون-الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق الاستثمار، يهدف بالأساس إلى بلوغ الاستثمار الخاص ثلثي الاستثمار الإجمالي في أفق 2035، وفقا لمضامين النموذج التنموي الجديد، حيث تندرج أهداف هذا الميثاق في: إحداث مناصب شغل قارة، وتقليص الفوارق بين أقاليم وعمالات المملكة في جذب الاستثمارات، ثم توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات الأولوية ومهن المستقبل، بالإضافة إلى تحسين مناخ الأعمال وتسهيل عملية الاستثمار، وكذا تعزيز جاذبية المملكة من أجل جعلها قطبا قاريا ودوليا للاستثمارات الأجنبية المباشرة، ثم تشجيع الصادرات وتواجد المقاولات المغربية على الصعيد الدولي وتشجيع تعويض الواردات بالإنتاج المحلي.

وأشار المصدر ذاته إلى أن تنزيل مقتضيات ميثاق الاستثمار يشكل محطة أساسية في إطار تكريس جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الوطنية والأجنبية وتعزيز تموقع بلادنا اقتصاديا على الصعيدين الإقليمي والقاري، نظرا لكونه من بين النصوص التشريعية الأساسية لتفعيل النموذج التنموي الجديد، وتوطيد دعائم اقتصاد قوي ومندمج في سلسلة القيمة العالمية ورافعة لدعم الإنتاج المحلي.

رئيس الحكومة يصدر منشور تنزيل برنامج " أوراش2 "

البوابة الوطنية maroc.ma– 2023/03/06

أصدر رئيس الحكومة عزيز أخنوش، منشور تنزيل برنامج "أوراش 2"، الذي يهدف إلى إحداث 250 ألف فرصة شغل مباشرة في غضون سنتين، في إطار أوراش عامة صغرى وكبرى مؤقتة، بعد الحصيلة الإيجابية لبرنامج "أوراش" برسم سنة 2022.

وذكر بلاغ لرئاسة الحكومة، يوم الاثنين 06 مارس 2023، أن البرنامج يندرج في إطار السياسة المتكاملة للحكومة في مجال التشغيل، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف الفئات العمرية والخصوصيات المجالية، وتواكب المقصيين من سوق الشغل وتيسر إدماجهم الاقتصادي، عبر برامج مبتكرة غايتها تحسين قابلية التشغيل وتعزيز حظوظ الإدماج المهني على الصعيد الترابي، دون اشتراط مؤهلات؛ وذلك بشراكة بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية والسلطات المحلية والجماعات الترابية، وكذا جمعيات المجتمع المدني والتعاونيات المحلية، بالإضافة إلى مقاولات القطاع الخاص، مذكرا بأن الحكومة رصدت غلافا ماليا يقدر بـ 2,25 مليار درهم لبرنامج "أوراش"، برسم سنة 2023.

وأشار البلاغ إلى أن المنشور حدد تعريفات بمكونات برنامج "أوراش 2"، إضافة إلى الفئات المستهدفة والمزايا الممنوحة، ومقاربة تنزيله، وكذا وضع منظومة حكامة لقيادة تنزيل البرنامج.

وأوضح أن برنامج "أوراش 2" يتكون من شقين، يهم أولهما "أوراش عامة مؤقتة" لحوالي 6 أشهر في المتوسط تستهدف الأشخاص الذين يجدون صعوبة في الإدماج في سوق الشغل، والأشخاص الذين فقدوا عملهم بسبب الجائحة الصحية المرتبطة بـ"كوفيد-19" أو لأسباب أخرى.

ويتعلق الشق الثاني بـ"أوراش لدعم الإدماج المستدام"، وتستهدف خاصة الأشخاص غير حاملي الشواهد، الذين يتم تشغيلهم من طرف المقاولات والتعاونيات والجمعيات، والمقاولات الصغرى التي لا يتعدى رقم معاملاتها السنوي 10 ملايين درهم خلال 3 سنوات الأخيرة، عبر تشغيل الباحثين عن شغل الذين لم يصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لأكثر من 6 أشهر.

وسجل البلاغ أن برنامج "أوراش 2" قدم عدة مزايا بالنسبة للمستفيدين من الأوراش العامة المؤقتة، على غرار تأطير المستفيدين داخل الورش بهدف تطوير المهارات والكفايات، وتعزيز التكوين الهادف إلى تحسين قابلية التشغيل (التقنية منها وكذا المهارات الحياتية) من خلال انخراط مختلف القطاعات الوزارية المعنية ومؤسسات التكوين التابعة لها، إضافة إلى تسليم وثيقة من المشغل عند نهاية الورش لتعزيز حظوظ الإدماج لاحقا في إطار أنشطة اقتصادية مماثلة، على أن تتحمل الدولة المصاريف المتعلقة بالأجر والتكوين وحصة المشغل والتأمين عن حوادث الشغل بالنسبة للتغطية الاجتماعية.

كما يقدم البرنامج، يضيف المصدر ذاته، مزايا أخرى للمستفيدين من أوراش لدعم الإدماج المستدام؛ فبالنسبة لغير حاملي الشواهد الذين يتم تشغيلهم من طرف المقاولات أو الجمعيات أو التعاونيات، سيتم إدماجهم لمدة لا تقل عن 12 شهرا، إضافة إلى تعزيز قدراتهم من خلال تكوينات تأهيلية ممولة من طرف الدولة في إطار برامج النهوض بالتشغيل. كما ستمنح الدولة للمشغلين منحة للتحفيز على التشغيل في حدود مبلغ 1500 درهما شهريا، لمدة 09 أشهر عن كل مستفيد.

وأبرز أنه بالإضافة إلى ذلك، سيتمكن المستفيدون من برنامج "أوراش" في شقيه، من الحصول على دخل شهري لا يقل عن الحد الأدنى للأجر خلال مدة الورش، والاستفادة من التغطية الاجتماعية بما فيها التعويضات العائلية وفق القوانين والأنظمة الجاري بها العمل.

وبموجب منشور رئيس الحكومة، ستعمل اللجنة الاستراتيجية على تحديد حصيص كل جهة وإقليم وعمالة من العدد الإجمالي السنوي للمستفيدين من برنامج "أوراش" في شقيه، وسيخصص 20 في المائة من العدد الإجمالي للأوراش ذات الأولوية على المستوى الوطني، التي لها أثر إيجابي على الساكنة وعلى محيطها، والتي تساهم في بلوغ أهداف السياسات العمومية كالصحة والتعليم والتنمية المجالية وتمكين المرأة والنهوض بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

وأشار البلاغ إلى أن رئيس الحكومة دعا أعضاء الحكومة كلا من موقعه، إلى اتخاذ التدابير اللازمة قصد تنزيل مضامين المنشور، عبر قيام القطاعات الوزارية المعنية بتجنيد المصالح الخارجية والمؤسسات العمومية تحت الوصاية لتقديم الدعم التأطيري واللوجيستي اللازمين لضمان إنجاز الأوراش المعنية.

قانون المنافسة يمكن أن يكون رافعة للتحول الرقمي (السيد مزور)

2023/03/08 –MAP EXPRESS

أكد وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور، يوم الأربعاء 08 مارس 2023، أن قانون المنافسة يمكن أن يكون رافعة للتحول الرقمي من خلال تشجيع المنافسة العادلة والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقال السيد مزور، في كلمة خلال افتتاح أشغال النسخة الثانية من منتدى شبكة المنافسة العربية، إن "معظم الدول العربية تعرف تحولا رقميا مهما وبالتالي يمكن لقانون المنافسة أن يكون رافعة لهذا التحول الرقمي من خلال تشجيع المنافسة العادلة والابتكار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات."

وأضاف أن المنافسة العادلة يمكن أن تحفز الإبداع والابتكار في صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي يمكن أن تساعد الشركات على تطوير تقنيات جديدة ومنتجات رقمية لتلبية احتياجات المستهلكين المتغيرة.

وسجل أن المنافسة العادلة يمكن أن تساعد أيضا في خفض الأسعار للمستهلكين، مما قد يعزز اعتماد التقنيات الجديدة ويشجع على المشاركة في الاقتصاد الرقمي.

وأوضح الوزير أن من أهم الأولويات الاقتصادية لمعظم الدول يوجد كذلك محور الاستدامة، مشيرا في هذا الإطار إلى العلاقة الوطيدة لسياسة المنافسة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من خلال استناد عمليات التركيز إلى معايير مرتبطة بالبيئة والقضايا الاجتماعية والحكامة وكذا التوجه نحو إمكانية إبرام اتفاقات التعاون لبلوغ أهداف التنمية المستدامة.

من جهة أخرى سجل السيد مزور أن المغرب يتوفر على تشريعات مهمة تهدف الى ضمان منافسة سليمة وتقوية أجهزة الضبط والمراقبة، خاصة القانون رقم 12-104 المتعلق بحرية الأسعار والمنافسة والقانون رقم 13-20 المتعلق بمجلس المنافسة.

ويهدف هذا اللقاء إلى إتاحة الفرصة لأعضاء الشبكة من أجل مناقشة سبل تنسيق جهودهم والعمل معا بشكل منتظم وعاجل لتوحيد وجهات النظر في ما يتعلق بالسياسات وتنفيذ قوانين المنافسة، من أجل ضمان احترام مبادئ المنافسة الحرة والعادلة، والدفع بعجلة الاقتصاد قدما وكذا تحسين جاذبيته.

وعرف هذا المنتدى مشاركة، بالإضافة لأعضاء الشبكة، ممثلين عن الوزارات والهيئات الحكومية، وفاعلين في الاقتصاد والمؤسسات الدولية والإقليمية، فضلا عن خبراء ومختصين في قانون المنافسة.

الدورة العاشرة لليوم الوطني للمستهلك:
المستهلك المغربي في صلب استراتيجية تطوير المنتوج المحلي

موقع وزارة الصناعة و التجارة – مارس/2023

تخليداً لليوم العالمي للمستهلك، نظمت وزارة الصناعة والتجارة، بتاريخ 15 مارس 2023، بالرباط، بالتعاون مع فدراليات جمعيات حماية المستهلك، الدورة العاشرة لليوم الوطني للمستهلك، تحت شعار: المستهلك المغربي في صُلب استراتيجية تطوير المنتوج المحلي.

وتتوخى هذه الدورة تركيز الأضواء على المجهودات التي يبذلها الفاعلون العموميون والخواص، لتطوير التصنيع المحلي من أجل تزويد المستهلك المغربي بمنتوج تنافسي يستجيب لمعايير الجودة والسلامة.

وبمناسبة هذا اليوم، أكد السيد مزور أن "تطوير الانتاج المحلي ورش ذو أولوية يضع المواطن في صلب مبادراتنا. ونحن نعمل على تحسين جودة المنتوج المحلي و تعزيز قدرته التنافسية لتلبية احتياجات المستهلك واكتساب ثقته .ولبلوغ هذا المرام، وضعنا استراتيجية لتطوير التصنيع المحلي من خلال بنك المشاريع الذي سجل حتى اليوم 1542 مشروع استثماري لاستبدال الواردات بقيمة 75,9 مليار درهم. ونحن نواصل أيضا جهودنا الرامية إلى ضمان جودة وسلامة المنتوجات في السوق المحلية، توفيراً للحماية الـمُثلى للمستهلكين، وهذا من خلال آليات صارمة لمراقبة السوق ونظام عملي في ميدان الإشهاد بالمطابقة والتقييس."

تمثل علامة "صُنِع في المغرب" أحد أبرز رافعات النمو الاقتصادي للمملكة. وهي تحظى باهتمام المغاربة من خلال فرض نفسها تدريجياً، وذلك بالرغم من التحديات العديدة مثل تأثير المنافسة الأجنبية. وفي هذا الشأن، خلصت الدراسة التي أعدتها الفيدرالية الوطنية لجمعيات المستهلك بتعاون مع الوزارة سنة 2022، والمتعلقة بتصور المستهلك المغربي لعلامة "صُنع في المغرب"، إلى أن 62 في المائة من الساكنة التي شملها الاستطلاع أعلنت ثقتها في المنتوجات المصنَّعة بالمغرب، وأن للمغاربة استعداد لاستهلاك المنتوجات المحلية، شريطة أن تكون علاقة جودة /سعر المنتوج مقبولة.

ومن النتائج الأخرى التي تستأثر أيضا بالاهتمام، أن 76 في المائة من المستهلكين الذين أبدوا رغبة في تفضيل المنتجات المحلية هُم مهتمون بوجود علامة ثقة مُمَيزة للمنتوجات المصنعة بالمغرب. ويدل هذا بقوة على أن مفهوم علامة "صُنِع في المغرب" يمثل بالتأكيد ميزة لتشجيع استهلاك المنتوج المحلي.

وعلى ضوء هذه النتائج، فوجود علامة الثقة المميزة هذه ينسجم تمام الانسجام مع الاستراتيجية الصناعية الوطنية الرامية إلى توفير منافذ جديدة للمنتوج المحلي، وتحسين قدرة الصُّناع التنافسية وإلى جعل علامة "صُنع في المغرب" رمزاً للجودة.

وعلى غرار الدورات السابقة، فقد كان هذا اللقاء فرصة لقياس مدى التقدم المحرز في مجال حماية المستهلك. وعلى الصعيد القانوني، يتعين التأكيد على أهمية إعداد مشروع قانون يُعدِّل ويُتَمِّم القانون رقم 31-08 القاضي بتحديد تدابير لحماية المستهلك، وذلك بالتعاون مع مختلف الأطراف المعنية.

وفيما يتعلق بدعم الحركة الاستهلاكية المحلية، فقد تم إنجاز العديد من المبادرات، وخاصة ما يتعلق بإضفاء الصِّبغة الاحترافية على شبابيك المستهلكين الحالية، وتحسين أدوات العمل وحكامة جمعيات حماية المستهلك، علاوة على دعم ومواكبة الجمعيات على مستوى إعداد الدراسات والتجارب المقارَنة.

أما فيما يتعلق بمنظومة مراقبة السوق، فقد تمكنت اللجان المشتركة الإقليمية والمحلية خلال عام 2022 من مراقبة أزيد من 308.000 نقطة بيع، شملت وحدات الإنتاج والمستودعات، مما سمح بتسجيل 12.452 مخالفة.

وفي نفس السياق، تمت معالجة أكثر من 120.000 ملف مراقبة خاص بالواردات، مما سمح بتحليل وفحص 8700 عينة بالمختبرات المعتمدة، وهذا ما أدى إلى استبعاد أزيد من 2000 منتوج يُخِلُّ بمعايير المطابقة.

توقيع اتفاقيتين جديدتين لتعزيز التكوين بقطاع صناعة السيارات بالمغرب

اليوم 24 -2023/03/24

تم يوم الخميس 23 مارس 2023 بالرباط، توقيع اتفاقيتين لتعزيز التكوين في قطاع صناعة السيارات، وذلك من طرف وزير الإدماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات، يونس السكوري، ووزير الصناعة والتجارة رياض مزُّور، والمديرة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، لبنى طريشة، والمدير العام لمجموعة رونو المغرب محمد بشيري، والمدير العام لشركة سنوب(SNOP) – مجموعة FSD المغرب، تاج الدين بنيس.

وستسمح الاتفاقية الأولى الموقعة مع مجموعة رونو بتطوير عرض متنوع للتكوين المهني خاص بقطاع السيارات، فضلا عن تلبية الاحتياجات على مستوى الموارد البشرية للمجموعة ولمنظومتها الصناعية.

وتتعهد مجموعة رونو بموجب هذه الاتفاقية، بمواكبة مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل في تطوير المَسارات التكوينية، وخاصة في مجال الصناعة والطاقات المتجددة وأيضا في تحديد المُعدات التقنية البيداغوجية لفائدة مدن المهن والكفاءات لجهة طنجة تطوان الحسيمة وجهة الدار البيضاء سطات. وستساهم مجموعة رونو أيضا في إحداث حاضنة للمقاولات الناشئة الخاصة بقطاع السيارات على مستوى مدينة المهن والكفاءات لجهة طنجة تطوان الحسيمة.

وصرح محمد بشيري، المدير العام لمجموعة رونو المغرب ومنسق القطب الصناعي المغربي، قائلا: " تأتي اليوم اتفاقية الشراكة هذه لدعم مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل على مستوى إعداد برامج التكوين الملائمة، وذلك استجابةً للتطورات التكنولوجية في قطاع السيارات. إنها مرحلة أساسية بالنسبة لمجموعة رونو المغرب وبالنسبة للمملكة المغربية التي سمحت سياستها الصناعية بجعل هذه الصناعة في طليعة قطاعات البلاد عالية الأداء.

وقد تم توقيع اتفاقية أخرى مع شركة سنوب بشأن تطوير عرض تكويني في مجال "الصيانة الصناعية". وفي إطار هذه الاتفاقية، ستتولى هذه الشركة تطوير التكوين التناوبي في مجال الصيانة الصناعية وستوفر المعدات التقنية البيداغوجية لفائدة بعض مراكز التكوين التابعة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل الذي سيُسمح لمكونيه أيضًا بالاستفادة من دورات تكوينية مع تتويج هذا التكوين بالحصول على شهادة.

وصرح تاج الدين بنيس، المدير العام لشركة سنوب – (SNOP) مجموعة FSD المغرب : « الاتفاقية التي وقعناها اليوم هي ثمرة تواصل نموذجي بين الفرق الوزارية، ومكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، وشركة سنوب. وتخلق الدينامية التي يشهدها قطاع السيارات بالمغرب احتياجات جديدة. ومن خلال هذا التكوين سيكون بوسعنا تلبيتها عبر تحفيز الارتقاء النوعي لكفاءاتنا المغربية.

وأكد يونس السكوري، وزير الادماج الاقتصادي على الدور الهام للتكوين المهني على مستوى مواكبة الاستراتيجيات القطاعية، من خلال تنمية الموارد البشرية وتحسين مستوى أداء المقاولات. وأكد أيضا على الدور الذي يضطلع به مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل – باعتباره الفاعل الأبرز في مجال التكوين – كمؤسسة رائدة في مجال إعداد وتعبئة الكفاءات لمنظومتها الصناعية، سواء على المستوى المحلي أو على الصعيد القاري.

وذكّر الوزير أيضا بالمشاريع التي تم بالفعل الشروع في إنجازها، في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لتعزيز الكفاءات في قطاع السيارات. كما سلّط الضوء في هذا الشأن على مساهمة التعاون بين كل من مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل ومجموعة رونو وشركة سنوب في هذا المجال.

وقال رياض مزّور من جهته بأن "من شأن الاتفاقيتين الموقعتين أن تسمحا بتطوير الكفاءات التي تتطلبها حاليا سوق الشغل الخاصة بقطاع السيارات، وإدماج الشباب في النسيج الإنتاجي الوطني."

وأضاف في هذا الشأن أيضا أن "جهودنا متواصلة لرفع التحديات الجديدة للتكوين المهني وبالتالي تحفيز الارتقاء بمستوى أداء الصناعة المغربية." ومن جهتها، صرحت لبنى طريشة، المديرة العامة لمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل" نحن سعداء لتَمكُّنِنا اليوم من مواكبة مجموعة رونو المغرب وشركة سنوب – من خلال هذا التوقيع – على مستوى تطوير تكوين يتلاءم مع التطورات التقنية والتكنولوجية لقطاع.

الصفقات العمومية بالمغرب تخضع لشروط جديدة ابتداء من شتنبر المقبل

هسبريس -2023/03/27

من المرتقب أن تخضع الصفقات العمومية لمقتضيات قانونية جديدة ابتداء من شتنبر من العام الجاري، بعد صدور المرسوم الجديد المنظم لها في الجريدة الرسمية عدد 7176 والذي يتضمن مستجدات عديدة.

المرسوم الجديد، الذي يحمل رقم 2.22.431 والذي سيعوض آخر مرسوم يعود إلى سنة 2013، يأخذ بعين الاعتبار توصيات اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد؛ من خلال اعتماد نظام موحد للصفقات يطبق على مصالح الدولة وعلى الجماعات الترابية والهيئات التابعة لها والمؤسسات العمومية.

وبموجب المرسوم، سيتم اعتماد نظام موحد للصفقات العمومية؛ وهو ما سيساهم في توفير رؤية أكثر وضوحا للفاعلين الاقتصاديين. كما ينص على تعزيز آلية الأفضلية الوطنية، أي إعطاء الأولوية للشركات المغربية في إطار المنافسة مع مراعاة التزامات البلاد في إطار اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية والتبادل الحر.

المقتضيات الجديدة لمرسوم الصفقات العمومية تسعى إلى دعم القيمة المضافة المحلية عن طريق تثمين المنتوجات مغربية المنشأ، وتعزيز المطابقة مع المعايير المغربية، وإنعاش تشغيل اليد العاملة المحلية وإشراك الخبرة التقنية الوطنية، وإعادة توجيه آليات تقييم العروض إلى الأحسن ثمنا.

كان فوزي لقجع، الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، قال، في ندوة صحافية في نهاية العام الماضي عقب اعتماد الحكومة لنص المرسوم، إن هذا الأخير "يُحدث قطيعة إيجابية بالانتقال إلى تدبير جديد للصفقات العمومية يتجلى إلى جانب النظام الموحد وتفعيل أمثل للأفضلية الوطنية، وفرض شروط تنص على توظيف اليد العاملة محليا".

من بين مستجدات المرسوم نجد الإشارة إلى مساطر الحوار التنافسي والعرض التلقائي، وتكريس آليات تسهيل ولوج المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة، بما فيها المقاولات المبتكرة المبتدئة، والمقاول الذاتي والتعاونيات واتحاد التعاونيات إلى الصفقات العمومية.

العمل على المرسوم الجديد استمر طيلة السنة الماضية بتشاور مع القطاعات الوزارية والتمثيليات المهنية، وتم تلقي أكثر من 2000 ملاحظة ورأي من طرف العموم بعد نشر مشروع المرسوم في موقع الأمانة العامة للحكومة قبل اعتماده من لدن الحكومة.

وتفرض المقتضيات الجديدة ضرورة تخصيص نسبة 30 في المائة من المبلغ المتوقع للصفقات التي يُعتزم طرحها من طرف الدولة ومؤسساتها برسم كل سنة مالية بشكل عام للمقاولة الوطنية المتوسطة والصغيرة؛ بما فيها المقاولات المبتكرة والمبتدئة وللتعاونيات ولاتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي، ومن المقرر أن تُحدد بقرار للوزير المكلف بالمالية شروط وكيفيات تطبيق هذه النسبة.

وضمن المستجدات، أيضا، سيكون على المؤسسة العمومية التي تطلق طلبات العروض، في بداية كل سنة مالية، أن تقوم بنشر لائحة الصفقات العمومية التي نالتها المقاولة الوطنية المتوسطة والصغيرة والتعاونيات واتحاد التعاونيات والمقاول الذاتي برسم السنة الماضية في بوابة الصفقات العمومية ومبلغها الإجمالي.

وبهدف إنعاش التشغيل المحلي، تنص المقتضيات على ضرورة تضمين صفقات الأشغال والخدمات غير تلك المتعلقة بالدراسات بندا يتعين بمقتضاه على صاحب الصفقة، أي الذي فاز بها، اللجوء إلى تشغيل اليد العاملة المحلية على مستوى الجماعة مكان إنجاز العمل موضوع الصفقة؛ وذلك في حدود عشرين في المائة من عدد العمال المطلوبة لإنجاز الصفقة.

بعد دخول هذه المقتضيات الجديدة حيز التنفيذ، سيتم إحداث مرصد للطلبيات العمومية سيكون مقره الخزينة العامة للمملكة من أجل توفير المعطيات المتعلقة بالطلبيات العمومية وترويج وتثمين المعلومات ذات الصلة، ومن المرتقب أن تحدد مهام المرصد وتأليفه.

افتتاح الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة

وكالة المغرب العربي للأنباء –2023/03/29

افتتحت يوم الأربعاء 29 مارس 2023 بالدار البيضاء، أشغال الدورة الأولى لليوم الوطني للصناعة، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، بمبادرة من وزارة الصناعة والتجارة، والاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وتميزت الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة برسالة ملكية إلى المشاركين، تلاها وزير الصناعة والتجارة، رياض مزور.

ويعد هذا الحدث، الذي يعرف مشاركة الوزارات والمؤسسات المعنية وكذا الفيدراليات المهنية والفاعلين الخواص، منصة لتبادل الرأي حول الرهانات الاستراتيجية لتنمية القطاع، والأولويات الاستراتيجية الصناعية الجديدة.

وسيكون اليوم الوطني للصناعة، الذي سينظم خلال الدورات المقبلة على مستوى الجهات قصد تثمين الإمكانات الصناعية المحلية ومعالجة التحديات الخاصة المرتبطة بها، واحدا من الأحداث الاقتصادية العالمية باعتباره موعدا سنويا مرجعيا للصناعة بالمغرب.

وتسعى الدورة الأولى لهذا الملتقى إلى تحقيق عدة أهداف، أبرزها ترسيخ مكانة الصناعة باعتبارها أولوية وطنية ورافعة للتنمية بالمغرب، وتعزيز الاستثمار المنتج في الصناعة على المستويين الوطني والجهوي وجعله أكثر جاذبية وقيمة.

كما تهدف إلى خلق بيئة صناعية مواتية للاستثمار وتعزيز تطور المقاولات الصناعية من خلال معالجة المشاكل الهيكلية التي تعيق تنافسيتها، وتطوير علامة "صنع في المغرب" وجعلها مؤشرا للجودة والتنافسية ورافعة لتسريع الاندماج في سلاسل القيم العالمية والإقليمية، إضافة إلى تشجيع الابتكار في الصناعة، وإتاحة أساليب إنتاج جديدة وتحسين تنافسية القطاع الصناعي المغربي.

كما يتعلق الأمر بدعم المقاولات الصغرى والمتوسطة المنتجة ضمن المنظومات الصناعية وتشجيع بروز علامات وطنية رائدة، وتسريع الانتقال المستدام للصناعة المغربية من خلال تخفيض بصمتها الكربونية وترشيد استخدام الموارد، وكذا تعزيز الانسجام بين مختلف الاتحادات الصناعية القطاعية ومواكبتها في وضع خارطة طريق خاصة بها.

وقد مكنت الاستراتيجيات الصناعية المتعاقبة التي تم إطلاقها تحت القيادة المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من وضع أسس المغرب الصناعي الحديث وجعله منصة تنافسية عالمية وإبراز مؤهلاته ومرونته.

وبفضل التنمية المدعومة ببيئات صناعية تنافسية ذات مستوى عالمي، دخلت الصناعة في دينامية استثنائية وأصبحت منتجا رئيسيا لفرص الشغل ومحفزا للاستثمار المنتج.

وبفضل خبرته وكفاءته المثبتة، يمكن للقطاع الصناعي أن يجعل من علامة "صنع في المغرب" ضمانة جودة ذات صيت عالمي، ويتقدم بالصناعة المغربية نحو مرحلة هيكلية جديدة لمواجهة التحديات المستقبلية.

ويتضمن جدول أعمال هذا اليوم خمس جلسات تتناول مواضيع "رافعات تعزيز التنافسية الصناعية"، و"الإدماج المحلي وعلامة "صنع في المغرب"، و"الكفاءات في القطاع الصناعي"، و"إزالة الكربون والنجاعة الطاقية والمائية خدمة للصناعة"، و"تمويل الاستثمار المنتج."

حضر افتتاح هذا اليوم الوطني، على الخصوص، رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، ووزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح، ووزيرة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، ليلى بنعلي، والوزير المنتدب المكلف بالاستثمار والالتقائية وتقييم السياسات العمومية، محسن جازولي، ووزير النقل واللوجستيك، محمد عبد الجليل.

Appel à projets pour le soutien des clusters industriels et technologiques

LE MATIN.ma - 06/03/2023

La date limite de dépôt des dossiers de candidature est le 19 mai 2023.

Porteurs de projets de clusters à créer ou déjà existants, ceci vous concerne. Dans le cadre du programme d'appui à la mise en place des clusters marocains dans les secteurs industriels et technologiques, le ministère de l'Industrie et du commerce lance un appel à projets pour identifier et sélectionner, pour l'année 2023, les meilleurs projets de clusters, existants et nouveaux, éligibles à un soutien financier de l'État. Les clusters existants concernés sont ceux labellisés dans le cadre de précédentes éditions de l'appel à projets lancées par le ministère et ayant dépassé 8 ans de soutien de l'État.

«L'objectif recherché à travers le concept «cluster» est de mettre en place une structure de gouvernance qui fédère les entreprises, les startups, les établissements de recherche et de formation opérant dans les secteurs industriels et technologiques, et ce autour d'une vision commune ayant pour but l'émergence de projets collaboratifs innovants et de R&D à forte valeur ajoutée», note le ministère. Les porteurs de projets de clusters sont invités à remplir leur dossier de candidature en répondant au cahier des charges relatif à cet appel à projets à retirer auprès de la Division des plateformes technologiques et des clusters, au siège du ministère à Rabat ou à télécharger sur son site. La date limite de dépôt des dossiers de candidatures est le 19 mai 2023.

Maroc : L'e-commerce, un facteur de promotion de l'inclusion sociale

Hespress - 07/03/2023

L'e-commerce constitue un secteur à fort potentiel et un outil puissant pour promouvoir l'inclusion sociale au Maroc, indique un Policy paper du Policy Center for the New South (PCNS).

« Le commerce électronique a le potentiel d'être un outil puissant pour promouvoir l'inclusion sociale, et ce en donnant l'accès à des biens et à des services à des personnes exclues auparavant de l'économie traditionnelle, ce qui contribue à uniformiser les règles du jeu et offrir de nouvelles possibilités aux groupes marginalisés », a indiqué Youssef Tobi, auteur de ce papier intitulé, « E-commerce et économie digitale au Maroc, un facteur d'inclusion sociale et d'emploi : le contexte, l'approche et les limites ».

Les plateformes de commerce électronique offrent aussi des caractéristiques d'accessibilité aux personnes handicapées et une variété d'options de paiement aux personnes qui n'auraient pas accès aux formes traditionnelles de services bancaires, a précisé Tobi.

Le spécialiste des relations internationales a noté cependant que le commerce électronique peut également renforcer les inégalités existantes s'il n'est pas correctement réglementé et surveillé, indiquant qu'il est crucial que les décideurs, les entreprises et les autres parties prenantes travaillent ensemble pour veiller à ce que le commerce électronique soit inclusif et accessible à tous.

Le papier a également mis en avant la croissance rapide du secteur du commerce électronique au Maroc, notamment dans la période du confinement lié au Covid-19, ce qui pourrait grandement profiter aux consommateurs et aux entreprises. Toutefois, souligne le papier, en l'absence d'une réglementation adéquate, le secteur peut également avoir des conséquences négatives telles que la fraude, l'exploitation des consommateurs et la monopolisation du marché.

Par conséquent, le gouvernement et les organismes de réglementations sont appelés à mettre en place des mesures pour protéger les consommateurs et promouvoir une concurrence équitable dans le secteur du commerce électronique.

A cet égard, l'auteur a cité plusieurs mesures, dont l'application des lois sur la protection des consommateurs, la surveillance des marchés en ligne pour détecter les activités frauduleuses et mettre en œuvre des mesures pour empêcher les grandes entreprises de commerce électronique d'utiliser leur domination du marché pour étouffer la concurrence. S'agissant de la réglementation du secteur, Tobi a précisé qu'elle devrait être flexible pour s'adapter à la nature en constante évolution de la technologie et du commerce électronique, notant qu'en mettant en œuvre et en appliquant ces règlements, le secteur du commerce électronique peut « continuer de prospérer tout en assurant la sécurité et le bien-être des consommateurs ».

Et de soutenir qu'avec les progrès continus de la technologie et le nombre croissant de consommateurs qui se tournent vers les plateformes en ligne pour leurs achats, le commerce électronique devrait continuer de croître et d'évoluer au cours des prochaines années, plus d'entreprises, y compris les petites et moyennes, devront adopter le commerce électronique pour atteindre de nouveaux clients et élargir leur marché.

En outre, l'intégration de nouvelles technologies, telles que l'intelligence artificielle, la réalité virtuelle et augmentée et le blockchain, peuvent également offrir de nouvelles possibilités et de nouveaux avantages au commerce électronique, comme des expériences de magasinage personnalisées, l'automatisation de la logistique et une sécurité accrue.

Par ailleurs, le papier recommande de tirer parti du potentiel du commerce électronique pour promouvoir l'inclusion sociale en offrant de la formation et de petits prêts aux groupes vulnérables afin qu'ils puissent commencer leurs activités en ligne.

Youssef Tobi a également souligné l'importance d'encourager les petites entreprises locales à faire des ventes dans le monde entier en les aidant à passer au numérique, en plus d'investir dans des organismes publics de réglementation en charge de la cybersécurité et de la sécurité internet pour assurer un environnement en ligne sécurisé. Il a aussi appelé à promouvoir les sites Web de commerce électronique locaux et mettre en œuvre une structure fiscale pour le fonctionnement des entreprises en ligne, outre la création des formations universitaires dans les domaines du logiciel, de la cybersécurité, pour couvrir la demande du marché.

La DGI fait une annonce importante ce mardi

Le Site Info-07/03/2023

La Direction Générale des Impôts (DGI) invite les contribuables assujettis à la Taxe Professionnelle (TP) à procéder au paiement de cette taxe pour les rôles émis à partir du 1er mars 2023, auprès des recettes de l'administration fiscale et ce, suite à la publication de l'arrêté de la ministre de l'Economie et des Finances n°83.23 du 10 janvier 2023 relatif au recouvrement de la TP.

Le paiement peut être effectué par voie électronique, directement à travers le lien dédié sur la page d'accueil du portail de la DGI « www.tax.gov.ma/paiement de la taxe professionnelle », indique la Direction dans un communiqué.

Il peut être aussi effectué auprès des banques et des établissements de paiement agréés ou à travers l'application mobile DARIBATI.

Akhannouch : une nouvelle feuille de route pour le climat des affaires

LEBRIEF.MA- 15/03/2023

Le chef du gouvernement, Aziz Akhannouch, a donné, le mercredi 15 Mars 2023 à Rabat, le coup d'envoi des travaux de la conférence nationale sur le climat des affaires, sous le thème "Une nouvelle génération de réformes".

Une conférence qui a pour objectif de mobiliser les acteurs concernés autour de la feuille de route stratégique pour l'amélioration de l'environnement des affaires à l'horizon 2026, conformément aux Hautes Orientations du roi Mohammed VI.

Et c'est en effet en présence de plus de 350 personnes, notamment Abdellatif Jouahri, gouverneur de Bank Al-maghrib, Mohcine Jazouli, ministre de l'investissement et de l'évaluation des politiques publiques, Mbarka Bouaida, présidente de l'Association des régions du Maroc, Chakib Alj, président de la CGEM, ainsi que Othman Benjelloun, président du GPBM, que le chef du gouvernement a présenté cette nouvelle feuille de route mise en place par l'exécutif.

«Cette rencontre intervient dans un contexte sans précédent, alors que la pandémie de COVID-19 et le conflit russo-ukrainien ont placé l'économie mondiale face à un certain nombre de défis, qui ont conduit à un ralentissement de la dynamique de reprise économique, et dont les effets ont été exacerbés à l'échelle nationale. par les répercussions négatives de la sécheresse sur l'activité agricole», a indiqué le chef du gouvernement.

Après la promulgation de la Charte des investissements puis la publication du décret et des premiers arrêtés, la conférence vient renforcer le dialogue public-privé à même d'améliorer le climat des affaires au Maroc, en donnant la priorité à l'investissement national, en tant que levier incontournable pour la relance économique et le développement du Royaume.

En ce sens, trois panels ont été programmés pour enrichir les échanges entre les participants, à savoir «Un foncier compétitif et mobilisable au service de l'investissement productif» ; «Un environnement propice pour entreprendre et libérer le potentiel des TPME» ; «Un choc de simplification pour optimiser le parcours de l'investisseur».

«Une nouvelle génération de réformes»

Cette conférence a été l'occasion pour le chef de l'exécutif de présenter la nouvelle feuille de route stratégique mise en place par le gouvernement pour répondre aux attentes des acteurs économiques.

«Cette feuille de route est conforme aux directives royales, aux conclusions de base du nouveau modèle de développement, aux engagements contenus dans le programme gouvernemental, ainsi qu'aux propositions du livre blanc de la CGEM. Il est le fruit d'un dialogue étroit avec le secteur privé afin de définir ses intérêts et ses priorités stratégiques», a-t-il indiqué.

Cette feuille de route, dont la gouvernance stratégique sera assurée par le Comité National de l'Environnement des Affaires (CNEA) et dont l'implémentation et le suivi rigoureux de sa mise en œuvre seront assurés par de nombreuses instances de pilotage opérationnel, constitue un tournant décisif dans la gestion des travaux du CNEA depuis sa création en 2010. Elle repose sur une approche pionnière et une programmation pluriannuelle, en s'appuyant sur trois leviers principaux qui comprennent 13 projets structurants, en plus d'un quatrième pilier transversal.

Améliorer les conditions structurelles de l'acte d'investir et d'entreprendre.

Le premier pilier identifie cet objectif central comme une priorité commune ciblant l'ensemble du tissu économique. À cet effet, le gouvernement Akhannouch entend renforcer le cadre relatif au droit des affaires, optimiser, digitaliser et déconcentrer les procédures administratives et renforcer la coordination et la veille en matière d'environnement des affaires.

Renforcer la compétitivité nationale.

Le deuxième pilier concerne la création de conditions favorables au développement des entreprises industrielles afin de soutenir la souveraineté productive et accompagner la transformation structurelle de l'économie nationale. Et ce à travers la mobilisation des financements pour une meilleure relance économique, l'amélioration de l'accès aux énergies renouvelables et la décarbonation industrielle, le renforcement de l'accès au foncier et le renforcement de la compétitivité logistique.

Développer un environnement propice à l'entrepreneuriat et à l'innovation.

Le troisième pilier, lui, vise à diffuser une forte culture entrepreneuriale pour créer une approche innovante en matière d'investissement au Maroc. Pour y arriver, le gouvernement prévoit de développer des dispositifs de soutien aux TPME et Startups, de promouvoir l'innovation, les activités de R&D et la culture entrepreneuriale et de renforcer l'offre de formation et de la performance du capital humain.

Renforcer l'éthique, l'intégrité et prévenir la corruption.

Enfin, et compte tenu de la forte interdépendance entre le domaine de l'amélioration du climat des affaires et les règles d'éthique et d'intégrité qui le caractérisent, le chef du gouvernement a indiqué que la dimension «éthique, intégrité et lutte contre la corruption» a été retenue comme pilier transversal en appui des trois premiers piliers.

Compact II. Bilan « très positif » pour l'activité « Foncier industriel »

InfoMédiaire- 20/03/2023

Le ministre de l'Industrie et du Commerce, Ryad Mezzour, a affirmé, lundi 20 Mars 2023 à Rabat, que l'activité «Foncier industriel» relevant du programme de coopération maroco-américain Compact II a réalisé un bilan globalement « très positif ».

S'exprimant à l'ouverture des travaux d'un séminaire consacré à la présentation du bilan de la mise en œuvre du « Foncier industriel », Mezzour a souligné que ce projet réussi représente un coup de pouce pour la mise en œuvre et la concrétisation de nouvelles initiatives dans ce sens, appuyées notamment par la nouvelle loi sur les zones industrielles qui apporte des réponses concrètes à la problématique du foncier industriel.

Le but, a-t-il dit, est de promouvoir l'attractivité des investissements industriels dans le cadre de partenariat public privé (PPP), ce qui permettra, dans un premier temps, la mise en place de trois nouvelles zones industrielles, en plus de l'implantation de neuf nouvelles zones, dotées de toutes les normes et les standards de durabilité, notamment en matière de purification des eaux usées.

Revenant sur la nouvelle loi sur les zones industrielles, le ministre a fait remarquer que parmi les champs d'intervention de cette loi, figure la récupération des terrains industriels non valorisés avec une approche plus fluide et rapide sans passer par la procédure judiciaire, estimée assez longue.

Le foncier industriel national dispose à l'heure d'aujourd'hui de 150 zones industrielles d'une superficie globale de 12.000 hectares sur l'ensemble du territoire national, a-t-il précisé, réitérant, à cet égard, l'engagement de son département pour l'amélioration de l'offre foncière ainsi que pour la mise à niveau de l'existant.

De son côté, la directrice générale de l'Agence Millennium Challenge Account-Morocco (MCA-Morocco), Malika Laasri, a indiqué que ce séminaire est l'occasion de partager les réussites de ce projet, les leçons apprises, mais aussi les points à améliorer pour les prochains projets.

Selon elle, le programme Compact est lui-même un projet de modélisation, dont plusieurs approches ont été testées. Celles qui sont réussies seront désormais mises à disposition des partenaires pour qu'ils continuent la réplication au niveau du reste des zones industrielles.

Pour sa part, la directrice résidente de Millennium Challenge Corporation (MCC) au Maroc, Carrie Monahan, s'est dit fière de la clôture des travaux de ce projet estimé cent pour cent réussi et qui permettra la création de quelque 80.000 emplois au Maroc mais aussi la stimulation de l'investissement privé d'à peu près 500 millions dollars.

Dotée d'un budget de l'ordre de 128,6 millions de dollars et relevant du programme de coopération « Compact II » financé par MCC, l'activité « Foncier industriel » a consisté à apporter un appui au gouvernement dans la conception, le déploiement et la promotion d'un nouveau modèle de planification, de développement, de revitalisation et de gestion des zones industrielles, répondant aux besoins du marché et privilégiant le partenariat public privé (PPP) et la promotion de la durabilité environnementale et sociale.

La hausse des prix s'accélère : +9,5% à fin février 2023

LE MATIN.ma -21/03/2023

L'indice des prix à la consommation a augmenté sur les deux premiers mois de 2023 de 9,5% par rapport à la même période de l'année dernière, selon le HCP.

Sur le seul mois de février 2023, l'inflation a été de 1,7% par rapport à un mois auparavant et de 10,1% par rapport à février 2022. C'est nettement plus qu'en janvier, selon les données du HCP.

Sur les deux premiers mois de l'année, les produits alimentaires affichent une hausse des prix de 18,4% contre 3,7% pour les produits non alimentaires. Parmi ces derniers, l'indice des prix des transports a augmenté de 9%, celui des meubles articles de ménage de 6,2%, les restaurants et hôtels de 5,6%, l'enseignement de 4,5% et les loisirs de 4,3%.

Par ville, l'inflation a été très forte à Al Hoceima, Beni Mellal, Errachidia, Safi, Oujda, Fès, Kénitra, Marrakech et Tétouan. Son niveau le plus faible est enregistré à Casablanca.

Divisions de produits	Indices mensuels			Indices des deux premiers mois		
	Février 2022	Février 2023	Var.%	2022	2023	Var.%
Produits alimentaires	**106,1**	**127,4**	**20,1**	**105,6**	**125,0**	**18,4**
01 - Produits alimentaires et boissons non alcoolisées	105,1	127,0	20,8	104,6	124,6	19,1
02 - Boissons alcoolisées et tabac	129,7	136,7	5,4	129,7	136,7	5,4
Produits non alimentaires	**106,1**	**109,9**	**3,6**	**106,0**	**109,9**	**3,7**
03 - Articles d'habillements et chaussures	106,9	112,3	5,1	106,9	112,3	5,1
04 - Logements, eau, électricité et autres combustibles	103,2	104,3	1,1	103,2	104,3	1,1
05 - Meubles,articles de ménages et entretien courant du foyer	104,1	110,5	6,1	103,9	110,3	6,2
06 - Santé	101,7	102,1	0,4	101,7	102,1	0,4
07 - Transport	111,0	120,2	8,3	110,5	120,4	9,0
08 - Communication	103,8	104,3	0,5	103,8	104,3	0,5
09 - Loisirs et culture	101,6	106,0	4,3	101,6	106,0	4,3
10 - Enseignement	111,7	116,7	4,5	111,7	116,7	4,5
11 - Restaurants et hôtels	105,4	111,8	6,1	105,5	111,4	5,6
12 - Biens et services divers	109,0	111,8	2,6	108,9	111,7	2,6
Ensemble	**106,1**	**116,8**	**10,1**	**105,8**	**115,9**	**9,5**

Source : Division des Indices Statistiques.

Villes	Indices mensuels			Indices des deux premiers mois		
	Janvier 2023	Février 2023	Var.%	2022	2023	Var.%
Agadir	113,2	114,8	1,4	105,1	114,0	8,5
Casablanca	114,5	115,9	1,2	106,7	115,2	8,0
Fès	115,7	118,1	2,1	106,0	116,9	10,3
Kénitra	115,6	118,2	2,2	105,4	116,9	10,9
Marrakech	116,3	118,4	1,8	106,2	117,4	10,5
Oujda	114,9	117,2	2,0	104,4	116,1	11,2
Rabat	113,2	114,8	1,4	105,5	114,0	8,1
Tétouan	114,3	116,1	1,6	104,0	115,2	10,8
Meknès	114,8	116,4	1,4	105,2	115,6	9,9
Tanger	114,4	116,5	1,8	105,4	115,5	9,6
Laâyoune	114,4	115,8	1,2	104,9	115,1	9,7
Dakhla	114,2	115,4	1,1	105,5	114,8	8,8
Guelmim	116,6	118,1	1,3	108,5	117,4	8,2
Settat	113,7	116,3	2,3	105,8	115,0	8,7
Safi	119,2	122,2	2,5	108,7	120,7	11,0
Beni-Mellal	118,6	121,6	2,5	106,6	120,1	12,7
Al-hoceima	117,9	121,0	2,6	104,2	119,5	14,7
Errachidia	116,7	119,5	2,4	104,6	118,1	12,9
Ensemble	**114,9**	**116,8**	**1,7**	**105,8**	**115,9**	**9,5**

Charte de l'investissement. Quelles incitations pour les investisseurs?

l'observateur du maroc & d'afrique - 22/03/2023

Avec la publication des deux nouveaux arrêtés relatifs au décret d'application de la loi cadre, la charte de l'investissement entre officiellement en vigueur. Explications de l'AMDIE.

La charte de l'investissement est enfin opérationnelle. On connait plus de détails grâce à la publication de deux nouveaux arrêtés relatifs au premier décret d'application de la loi cadre au bulletin officiel. Ces deux textes apportent plus de détails sur les conditions d'éligibilité pour bénéficier du dispositif de soutien à l'investissement.

En marge du lancement du cycle de rencontres régionales organisées par Bank Of Africa en partenariat avec l'AMDIE pour la promotion de la charte de l'investissement, la secrétaire générale de cette agence, Leila Serrar a présenté toutes les nouveautés du projet.

En effet, la nouvelle charte de l'investissement, selon elle, instaure un système de soutien complet à travers 4 dispositifs. Le premier prévoit des primes jusqu'à 30% du montant de l'investissement, le second est spécifique pour les projets stratégiques, le troisième concerne les TPME et le dernier est lié au développement à l'international.

Pour prétendre aux primes à l'investissement, Serrar explique que le montant total du projet d'investissement doit être supérieur ou égal à 50 MDH avec un seuil d'emplois minimum de 50 emplois. Une autre option est prévue : pas de minimum requis pour le capital si le nombre d'emplois stables créés dépasse les 150. «Le seuil minimum d'emplois stables créés est fixé à 50. C'est un critère qui peut être éliminatoire », précise Serrar.

En gros, «le dispositif intègre 7 primes d'investissements séparées et cumulables pouvant atteindre jusqu'à 30% du montant d'investissement », assure Serrar.

Détails du dispositif incitatif

Concrètement, le dispositif prévoit 5 primes communes. La première est relative à l'emploi et au capital. Elle permet de bénéficier de 5% à 10% en matière de primes. Ensuite, il y a le critère genre dans l'emploi qui est pris en considération. Ainsi si la masse salariale féminine est supérieur à 30%, l'investisseur a droit à une prime de 3%. Pour les projets qui portent sur les métiers d'avenir, prennent en considération le volet du développement durable et celui de l'intégration locale, la prime est fixée à 3% pour chacun des critères. Sur le critère d'intégration locale, Serrar note que «Pour les projets intervenants dans les secteurs de l'agroalimentaire, l'industrie pharmaceutique ou de dispositifs médicaux, le taux d'intégration locale doit être d'au moins 20%. Ce taux sera au moins 40% pour les activités manufacturières utilisant un procédé de fabrication ou de transformation industrielle à l'aide d'équipements ou de matériels industriels ».

Serrar ajoute également, qu'une prime territoriale à l'investissement est accordée pour encourager les provinces les moins favorisées. Pour la catégorie A qui compte 36 provinces, la prime est de l'ordre de 10%. La catégorie B, elle, qui englobe 24 provinces, donne accès à une prime territoriale de 15%.

A ces primes précitées, s'ajoute une autre de 5%, dédiée à 10 secteurs prioritaires. Il s'agit notamment du tourisme et loisirs, l'industrie, le numérique, le transport, l'outsourcing, la logistique, l'industrie culturelle, l'aquaculture, les énergies renouvelables et la transformation et la valorisation des déchets.

Serrar tient à préciser par ailleurs que les secteurs de l'agriculture, l'immobilier et le commerce, sont exemptés de ce dispositif et ne sont pas couverts par la charte de l'investissement. Elle ajoute également que les entreprises publiques ne sont pas concernées par le dit dispositif qui est toutefois, cumulable avec d'autres systèmes incitatifs déjà en cours (régions, exonérations fiscales et douanières...).

Quid des projets stratégiques ?

Pour le dispositif des projets stratégiques, seront éligibles les projets sont le montant de l'investissement total est égal ou dépasse les 2MMDH et qui remplissent au moins l'un des critères suivants : contribue de manière effective à assurer la sécurité hydrique énergétique, alimentaire ou sanitaire au Maroc, avoir un impact significatif sur le nombre d'emplois à créer , avoir un impact sur le rayonnement économique et le positionnement stratégique du Maroc à l'échelle internationale, avoir des effets d'entrainement sur le développement d'écosystèmes sectoriels ou d'activités sectorielles ou qu'il s'agisse de projets dans le secteur de l'industrie de défense.

Ce qu'en pense la CGEM

Outre les dispositifs prévus, la charte de l'investissement promet de faciliter la tâche aux futurs investisseurs notamment en matière de simplification des procédures administratives.

Serrar annonce ainsi que de 28 documents, on est passé à seulement 9 documents exigés aujourd'hui. «C'est très rassurant pour les entrepreneurs », commente, la présidente de la CGEM Rabat-Salé-Kénitra.

Bouthayna Iraqui ajoute par la même occasion que cette charte est révolutionnaire et permettra de lever de nombreux obstacles lié à l'investissement du privé. «Je suis très confiante sur l'amélioration de l'environnement des affaires qu'il y aura après la mise en oeuvre de cette charte », confie-elle à l'Observateur du Maroc et d'Afrique.

Elle met l'accent ainsi sur le manuel qui sera publié prochainement par l'AMDIE et qui permet de définir le parcours de l'investisseur et sur le fait d'avoir un guichet unique (CRI et AMDIE) pour le dépôt des projets. Selon elle, « avoir la bonne information facilite beaucoup la tache pour un entrepreneur ».

Bouthayna Iraqui a profité de l'événement pour recommander la mise en place de zones industrielles en location, ralentir le temps d'octroi du permis de construire...

Elle reste néanmoins convaincue que toutes les parties prenantes notamment les banques, les investisseurs... doivent jouer le jeu. «C'est une guerre, et nous allons la gagner », conclut-elle.

أسعار المواد الغذائية العالمية تتراجع خلال فبراير حسب منظمة الفاو

2023/03/03- Maroc24

سجلت أسعار المواد الغذائية في العالم تراجعا طفيفا في فبراير للشهر الحادي عشر على التوالي، رغم بلوغ أسعار السكر أعلى مستوياتها منذ ست سنوات، على ما أعلنت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو).

وتراجع مؤشر فاو لأسعار المواد الغذائية الذي يتابع تطور الاسعار العالمية لسلة من المنتجات الأساسية، بنسبة 0,6% عن مستواه في كانون الثاني/يناير.

وبذلك تكون الأسعار تراجعت بالإجمال بنسبة 18,7% عن المستوى القياسي الذي سجلته في آذار/مارس 2022 بعد بدء الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأوضحت الفاو أنه بالرغم من أن المؤشر "تراجع قليلا في الأشهر الأخيرة، فإن تضخم أسعار المواد الغذائية بلغ مستويات مرتفعة جدا في العديد من الدول" ولا سيما في إفريقيا.

ولفتت المنظمة إلى أن التراجع الإجمالي لاسعار الزيوت النباتية بنسبة 3,2% ومشتقات الحليب بنسبة 2,7%عوض بشكل واف في شباط/فبراير عن الارتفاع الشديد في أسعار السكر في العالم.

وازدادت أسعار السكر بنسبة 6,9% مسجلة "أعلى مستوياتها منذ ست سنوات، وذلك بصورة رئيسية بسبب خفض توقعات الإنتاج للعام 2022-2023 في الهند وتراجع الأسعار العالمية للنفط الخام والإيثانول في البرازيل."

أما أسعار الحبوب التي ظلت مستقرة الشهر الماضي، فبقيت "عمليا بدون تغيير" بالمقارنة مع كانون الثاني/يناير. وإن كانت أسعار القمح ارتفعت بصورة طفيفة بسبب المخاوف المرتبطة بالجفاف في الولايات المتحدة، فإن "المنافسة الشديدة بين الدول المصدرة" التي تملك على غرار روسيا احتياطات وفيرة، تعوض عن هذا الارتفاع.

كما نشرت الفاو توقعاتها لإنتاج القمح العالمي عام 2023، وهي تتوقع محاصيل قدرها 784 مليون طن، ستكون ثاني أكبر كمية مسجلة حتى الآن، ولا سيما بفضل المزارعين الأميركيين الذين وسعوا المساحات المزروعة على ضوء ارتفاع أسعار الحبوب.

المعرض الدولي للاختراعات الكويت 2023: شركة مغربية ناشئة تتوج بذهبية النسخة 13

2023/03/10- Maroc24

حصل المغرب، ممثلا بالشركة الناشئة "كوراي CORAIL"، على الميدالية الذهبية في المعرض الدولي الثالث عشر للاختراعات في الشرق الأوسط "IIFME"، الذي أقيم مؤخرا بدولة الكويت، بمشاركة 235 مخترعا ومخترعة يمثلون 40 دولة عربية وأجنبية.

وجاء تتويج الشركة المغربية "كوراي" بذهبية النسخة الجديدة من المعرض الدولي، تقديرا لابتكارها الفريد الذي يمكن العملاء من المتسوقين في المتاجر، من رقمنة تذاكر الشراء على تطبيقها الهاتفي، والاستغناء عن عملية الطباعة التقليدية.

وعبر مولاي عبد الله جلال، المدير التنفيذي للشركة عن فخره بهذا التتويج، مبرزا في بيان للشركة أن المعرض الذي يقيمه النادي العلمي الكويتي، يعتبر من أنجح المعارض التي سبق وأن شارك فيها، وجاءت دورته الحالية ناجحة بكل المقاييس.

وزار الجناح المغربي العديد من الوفود العربية والدولية والسفراء بالإضافة إلى أبناء الجالية المغربية ومستثمرين من الكويت ودول الخليج وغرفة التجارة والصناعة الكويتية، وأبدوا إعجابهم بقدرة وإبداع المخترعين المغاربة.

وخلال هذا الحفل الذي حضره سفير المغرب بالكويت علي بن عيسى، قام وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب بدولة الكويت الشيخ سلمان صباح السالم المحمود الصباح بتكريم المشاركين أصحاب الاختراعات الفائزة في المعرض.

African Digital Summit 2023 : Un franc succès selon les organisateurs

LA nouvelle Tribune-09/03/ 2023

L'African Digital Summit 2023 s'est achevé avec succès après deux jours intenses de conférences, de panels et de marsterclasses. L'événement a rassemblé plus de 2800 participants de 47 pays dont 27 pays africains et 65 intervenants de haut niveau, qui ont eu l'occasion de découvrir les dernières tendances et de discuter des enjeux actuels et futurs du digital.

« Il s'agit d'une opportunité unique pour les entreprises marocaines et africaines œuvrant dans le secteur du digital de rencontrer des acteurs et organisations du monde entier pour échanger et partager les bonnes pratiques et sceller des partenariats qui contribueront certainement au développement du digital au Maroc et en Afrique » déclare Youssef CHEIKHI, Président du Groupement des annonceurs du Maroc.

Des sujets de pointe et des learnings sans limites ont été au rendez-vous pour cette cinquième édition avec la présentation des best practices pour améliorer la performance et l'efficacité dans les pratiques du digital. Plusieurs panels ont présenté l'importance de la transformation à l'ère de l'intelligence artificielle ainsi qu'un tour d'horizon sur les nouveaux métiers et fonctions du marketing.

Les panelistes et speakers de renom venus des 5 continents sont venus donc partager les succes stories des marques qui se démarquent et livrer les secrets des brands les plus performantes dans l'élaboration de leurs plans de marketing digital.

L'E-commerce a été également débattu par les acteurs clés du secteur qui n'ont pas hésité à livrer à l'audience les perspectives et facteurs de succès pour prospérer dans ce secteur en forte évolution.

L'African Digital Summit 2023 a décortiqué , à travers ses experts, les stratégies efficientes des plateformes internationales (YouTube, Meta, TikTok, LinkedIn, Instagram,...) ainsi que les perspectives commerciales des CTV comme Netflix. Mais ce n'est pas tout, plusieurs recommandations ont été présentées afin de rationaliser la production et la distribution du contenu en 2023 et au-delà.

Le sommet a aussi été l'occasion de restituer et présenter les résultats de l'étude Morocco Digital Trends 2023 initiée par le Groupement des Annonceurs du Maroc qui a démontré que 96% des stratégies digitales sont orientés Client. Cette même stratégie est drivée par le marketing et la communication.

Dans un contexte commercial très challengeant, l'expérience client et l'E-réputation représentent les critères les plus importants dans le processus des annonceurs à 75% et 84% respectivement.

76% des répondants suivent un plan de présence annuel et continu sur les réseaux sociaux et le budget digital représentent en moyenne 17% du budget marketing avec une volonté d'augmentation des annonceurs marocains.

Suite de l'article précédent

LA nouvelle Tribune-09/03/ 2023

En ce qui concerne la formation et les métiers, près de 50% des annonceurs disposent de ressources qui exercent dans des entités dédiées au digital, celles-ci sont généralement rattachées à la direction ou département marketing. Le marché est clairement en quête de profils experts dans le digital avec le métier de Data Scientist qui se place en première position. 69% des professionnels du secteur ont recours à des formations dans le digital.

Enfin, les principaux leviers de développement du digital s'articulent autour de l'expertise, le budget et aussi le soutien du top management.

Un des panels les plus attendus de l'événement a été celui sur la « Marque Maroc » avec la participation d'institutionnels qui portent la marque Maroc comme l'ONMT et l'AMDIE qui ont débattu notamment de l'importance de la synergie entre les différents acteurs pour la promotion d'une image cohérente su Royaume à l'international.

« La marque Maroc est au cœur de nos réflexions au GAM et nous sommes conscient du rôle qui est le nôtre en tant que représentant des marques marocaines et marques internationales installées au Maroc. Le débat autour de la question pendant ce sommet dégagent une unanimité sur l'importance de mobiliser l'intelligence collective de tous les acteurs concernées : institutionnels, acteurs économiques, société civile,... pour disposer d'un Morocco Nation Branding formalisé et concerté et œuvrer d'une manière coordonnée et en toute synergie. Et ce pour promouvoir l'image d'un Maroc moderne, prospère, tolérant, ancré dans son continent et ouvert sur le monde tel que voulu par Sa Majesté Le Roi Mohamed VI que Dieu l'assiste ». Ajoute Youssef CHEIKHI, Président du Groupement des Annonceurs du Maroc.

Les Morocco Digital Awards, temps fort de l'ADS, a également été une occasion de consécration des entreprises ayant réalisé des performances exceptionnelles dans le domaine du digital. 21 lauréats ont été choisis par un jury d'éminents professionnels de l'écosystème présidé par Salim CHEIKH, Directeur Général de 2M et composé de :

–Youssef BARRADI, Consultant expert

– Ihssan BENALLUCH, Influenceuse et Présidente de « Aji Nt3aounou »

– Amine BENTAHER, Directeur des opérations de AVX Digital – USA

– Siham EL MACHTANI, Présidente de STAND FOR

– Thomas KOLSTER, Fondateur de Mr. Goodvertising – DANEMARK

– Mostapha MELLOUK, Co-fondateur et directeur associé de SMART STUDIO

– Said MOUSSARIA, Directeur artistique SM Creative

Ces lauréats ont été évalués sur 5 principaux critères : l'approche stratégique, la créativité, l'innovation, l'implémentation et l'efficience et se sont vu décerner des trophées dans les 7 catégories suivantes :

1- Best Digital Advertising & Media campaign

2- Best Brand Content / Creativity campaign

3- Best Social Media & Engagement campaign

4- Best use of Big Data, Analytics & CRM

5- Best Phygital campaign (amplification web & hors web)

6- Best Digital innovation

7- Campagne la plus engagée

Forts du succès de l'ADS 2023, les organisateurs ont exprimé leur gratitude envers les participants, les intervenants et les partenaires pour leur soutien, et sont convaincus que les discussions qui ont eu lieu aideront à stimuler l'innovation et la croissance de l'industrie digitale en Afrique.

Foires et Rencontres

05

FOIRES ET SALON EN EUROPE

(01 Mai 2023– 31 Mai 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
METPACK Salon international de l'emballage métallique	ts les trois ans	**Essen (Allemagne)** Messe Essen	02/05/2023 5 jours
AYSAF Salon international des industriels et sous-traitants de l'industrie de la chaussure d'Istanbul: cuir, accessoires et technologies	bi-annuel	**Istanbul (Turquie)** Istanbul Expo Center / Istanbul Fuar Merkezi / CNR Expo	03/05/2023 4 jours
TUTTOFOOD Salon professionnel de l'industrie agro-alimentaire	ts les deux ans	**Milan (Italie)** Fiera Milano, Rho	08/05/2023 4 jours
EXPOFRANQUICIA Salon international de la franchise	annuel	**Madrid (Espagne)** Ifema - Parque Ferial Juan Carlos I	18/05/2023 3 jours
METALLOOBRABOTKA Salon international des machines et outils pour l'industrie métallurgique	annuel	**Moscou (Russie)** Expocentr' Krasnaya Presnya Fairgrounds	22/05/2023 5 jours
PLASTPOL Salon international des procédés des plastiques. Technologies, équipements et machines pour le process des plastiques, les emballages, la conception, le process des caoutchoucs, le recyclage...	annuel	**Kielce (Pologne)** Kielce Fairground	23/05/2023 4 jours
HARDWARE EURASIA Salon industriel d'Istanbul	annuel	**Istanbul (Turquie)** Tüyap Fair Convention and Congress Center	24/05/2023 4 jours

FOIRES ET SALON EN AFRIQUE - MOYEN-ORIENT

(01 Mai 2023– 31 Mai 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
SIAM SALON INTERNATIONAL DE L'AGRICULTURE AU MAROC Salon International de l'Agriculture au Maroc	annuel	**Meknès (Maroc)** Bassin de l'Agdal, Sahrij Souani	02/05/2023 6 jours
MADESIGN EXPO Salon international de la décoration, de l'ameublement, du tapis et des textiles pour la maison	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	13/05/2023 3 jours
PAPER ARABIA Salon international des technologies du papier et de l'imprimerie	ts les deux ans	**Dubaï (Émirats Arabes Unis)** Dubai World Trade Centre (Dubai Exhibition Centre)	16/05/2023 3 jours
SIED EXPO Salon international des énergies durables	ts les deux ans	**Tunis (Tunisie)** Parc des expositions du Kram	24/05/2023 4 jours
COSMETISTA EXPO NORTH & WEST AFRICA Salon professionnel international de la beauté, des cosmétiques et du bien-être	annuel	**Casablanca (Maroc)** Office des Foires et Expositions de Casablanca (OFEC)	27/05/2023 4 jours
AFRICA FOOD MANUFACTURING Salon international de l'emballage et des technologies de transformation de l'industrie agroalimentaire en Egypte	annuel	**Le Caire (Égypte)** EIEC (Egypt International Exhibition Center)	28/05/2023 3 jours
HEAVY MAX Salon international de la machinerie lourde	annuel	**Doha (Qatar)** Doha Exhibition & Convention Center	29/05/2023 4 jours

https://www.eventseye.com

FOIRES ET SALON EN AMÉRIQUE

(01 Mai 2023 – 31 Mai 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
AGRISHOW Agrishow est le plus grand et le plus important salon professionnel des technologies agricoles au Brésil et l'un des plus importants au monde	annuel	**São Paulo (Brésil)**	01/05/2023 5 jours
NRA SHOW Salon international de la restauration et de l'hôtellerie	annuel	**Chicago, IL (USA)** McCormick Place	20/05/2023 4 jours
EXPO CONSTRUCCION EXPODISEÑO Salon international du bâtiment, de la construction et de l'architecture	ts les deux ans	**Bogotá (Colombie)** Corferias - Centro de Convenciones	30/05/2023 6 jours
LUXURY BY JCK Salon de la joaillerie	annuel	**Las Vegas, NV (USA)** The Venetian Resort and Hotel	31/05/2023 6 jours

FOIRES ET SALON EN ASIE - PACIFIQUE

(01 Mai 2023 – 31 Mai 2023)

Nom du salon	Périodicité	Lieu	Date
MALAYSIA AUTOSHOW Le plus grand salon automobile de Malaisie	annuel	**Kuala Lumpur (Malaisie)** Malaysia Agro Exposition Park Serdang	04/05/2023 2 jours
AUSTECH Salon de la machine outils et du travail des métaux	ts les deux ans	**Melbourne (Australie)** Melbourne Exhibition & Convention Centre	09/05/2023 4 jours
NATIONAL MANUFACTURING WEEK Salon industriel: ingénierie, machines-outils, instrumentation et contrôle, automatisation industrielle, systèmes et services, automatisation et robotique,...	ts les deux ans	**Melbourne (Australie)** Melbourne Exhibition & Convention Centre	09/05/2023 4 jours
ASIA VR&AR FAIR & SUMMIT Salon et sommet asiatiques de l'industrie chauffage - réfrigération - ventilation - climatisation	annuel	**Guangzhou (Chine)** China Import and Export Fair Complex Area B	10/05/2023 3 jours
MACHINE TOOLS THAILAND Salon thaïlandais de la machine-outil et de la découpe du métal	annuel	**Bangkok (Thaïlande)**Bangkok International Trade & Exhibition Centre (BITEC)	10/05/2023 4 jours
CIRE Salon international chinois de la robotique industrielle	annuel	**Tianjin (Chine)** Meijiang Convention & Exhibition Center	11/05/2023 4 jours
LED EXPO INDIA – MUMBAI Salon indien des produits et technologies de l'éclairage à LED	annuel	**Bombay (Inde)** Bombay Convention & Exhibition Centre (BCEC)	11/05/2023 3 jours
KOBA Salon international coréen de la production audiovisuelle, des équipements pour le son et les lumières	annuel	**Séoul (Corée du Sud)** COEX Exhibition Center	16/05/2023 4 jours
SOUNDLIGHT GUANGZHOU Salon chinois international des technologies professionnelles du son et de la lumière	annuel	**Guangzhou (Chine)**China Import and Export Fair Pazhou Complex	22/05/2023 4 jours
JINNUO MACHINE TOOL EXHIBITION – NINGBO Salon international de la machine outils et des moules	annuel	**Ningbo (Chine)** Ningbo International Conference & Exhibition Center	25/05/2023 4 jours
COMPUTEX TAIPEI Salon international de l'informatique	annuel	**Taipei (Taiwan)** Taipei Nangang Exhibition Center	30/05/2023 4 jours

https://www.eventseye.com

La plus grande rencontre d'affaires pour l'industrie, l'investissement et l'innovation "la 5ème édition des INDUSTRY MEETING DAYS".

28 & 29 avril 2023

Industrie du Maroc vous informe que la 5ème édition des Industry Meeting Days initialement prévue les 17 & 18 mars, se déroulera finalement les 28 & 29 avril 2023, à Hilton Tanger Al Houara, sous le Haut Patronage de Sa Majesté Le Roi Mohammed VI.

SIAM 2023 : 900.000 visiteurs, 1.400 exposants et 65 pays prendront part à la 15e édition

LE MATIN-11/01/ 2023

Après trois ans d'absence, le Salon International de l'Agriculture au Maroc (SIAM) revient pour la 15e édition très attendu par les professionnels car elle intervient dans une conjoncture assez difficile pour le secteur agricole. Le défi pour les organisateur sera de mettre en valeur l'évolution du secteur notamment celles relatives au volet recherche et développement et technologies, deux volet indispensables pour faire face aux défis du changement climatique.

La nouvelle édition du Salon International de l'Agriculture au Maroc (SIAM) sera un rendez-vous incontournable pour mettre en valeur l'évolution du secteur de l'agriculture national, notamment celles relatives au volet recherche et développement et technologies, ainsi que la stratégie "Generation Green 2020-2030". C'est ce qu'a affirmé mardi à Rabat, le ministre de l'Agriculture, de la Pêche maritime, du Développement rural et des Eaux et forêts. Mohammed Sadik s'exprimait lors d'une conférence de presse dédiée à la présentation de **la 15ème édition du SIAM, qui se tiendra du 02 au 07 mai prochain à Meknès, sous le thème "Génération Green : Pour une souveraineté alimentaire durable".**

Cet évènement, a-t-il ajouté, est devenu l'un des plus grands rendez-vous de l'agriculture dans le monde et qui jouit d'un rayonnement à l'international et rassemble les acteurs et professionnels du secteur.

M. Sadiki a, en outre, fait savoir que le Salon devrait accueillir **900.000 visiteurs, 1.400 exposants et 65 pays** participants, dont 42 de l'Afrique, notant que le thème retenu pour cette édition se focalise sur la sécurité alimentaire, élément fondamental de la stratégie "Generation Green".

"Durant les 5 jours du Salon, les exposants auront l'opportunité de valoriser leurs produits et de promouvoir leurs activités, a-t-il affirmé, notant à cet égard que le Salon est aussi un espace adéquat pour mettre en avant les innovations de chaque filière et l'occasion pour le public et l'écosystème sectoriel de découvrir toutes les avancées dans les différents domaines composant la chaine de valeur du secteur agricole", a indiqué pour sa part le Commissaire du Salon, Jawad Chami.

Les exposants et l'ensemble des acteurs du secteur bénéficient également de la force et du rayonnement du Salon pour rencontrer et nouer des contacts fructueux avec des clients, fournisseurs et partenaires décisionnaires, a-t-il ajouté.

Le Royaume-Uni à l'honneur au SIAM 2023

L'ambassadeur du Royaume-Uni au Maroc, Simon Martin, a indiqué que la présence de son pays en tant qu'invité d'honneur au Salon sera l'occasion de présenter l'expérience britannique dans ce secteur clé. M. Martin a également souligné que cette présence permettra une amplification des potentialités de coopération agricole entre les deux pays, notant que le Maroc et le Royaume-Uni ont une coopération historique, tant au niveau diplomatique que commercial, qui s'est consolidée avec la ratification d'un nouvel accord de coopération en décembre 2021. Par ailleurs, l'ambassadeur a mis en avant le rôle du Maroc en tant que hub du continent africain, ce qui représente une réelle opportunité pour les entreprises britanniques à la recherche de nouvelles perspectives de développement.

Maroc-Royaume-Uni, des relations économique, commerciale et agricole :

- Le Royaume-Uni est un des dix premiers investisseurs étrangers dans le pays;
- La Grande Bretagne est le 9ème client et le 12ème fournisseur du Maroc;
- Le Maroc est le 1er partenaire commercial du Royaume-Uni dans le Maghreb;
- Prés de 10% des exportations marocaines à destination du Royaume-Uni sont des produits alimentaires.

Foires et Rencontres

05

Après la réussite de sa 2ème édition, le Salon de la Transformation Digitale EMEC EXPO revient dans sa 3ème édition et se tiendra les 10 et 11 mai 2023 à l'Hôtel Hyatt Regency Casablanca.

EMEC EXPO est un salon professionnel dédié à la TRANSFORMATION DIGITALE, consacré à l'e-marketing, l'e-commerce, l'hébergement & cloud, l'internet mobile, les réseaux sociaux, internet des objets et technologie.

L'événement rassemble durant 2 jours, les entrepreneurs et décideurs du monde du digital qui viennent partager les innovations, les dernières tendances, leurs connaissances et leurs retours d'expériences lors de conférences et workshops.

POUR RÉSERVEZ VOTRE STAND:
https://emecexpo.ma/exposer/reservez-un-stand/

PIOUR DEMANDEZ VOTRE BADGE
https://buzzevents.co/widget/emec-expo/189/1016/register

La Fédération Marocaine de Plasturgie organise, à El Jadida, la 9ème édition du PlastExpo et la 4eme édition du PackExpo

MarocHebdo-06/02/ 2023

Dans un communiqué publié par la Fédération Marocaine de Plasturgie (FMP), cette dernière annonce l'organisation de la 9ème édition du PlastExpo (Salon International du Plastique , de Caoutchouc, des Composites et de Pétrochimie) et la 4ème Edition du PackExpo, du 07 au 10 Juin 2023 au parc des expositions Mohammed VI à El Jadida. Cette manifestation est organisée sous l'égide du ministère de l'Industrie et du Commerce , avec l'appui de l'Agence Marocaine de développement des investissements et des Exportations (AMDIE) et en partenariat avec la Confédération générale des entreprises du Maroc (CGEM).

En plus de la mobilisation des acteurs locaux de la plasturgie et du packaging pour l'occasion, la FMP a entamé les contacts avec les représentations commerciales et économiques des ambassades étrangères partenaires installés au Maroc pour la participation des Industriels de leurs pays. Contacts précédés par plusieurs actions en l'occurrence, la signature le 20 juin 2022, de la convention cadre pour le sourcing local en emballage du secteur agroalimentaire en présence du ministre de l'Industrie et du Commerce, M.Ryad Mezzour, du Président de la FENAGRI et ceux de plusieurs autres fédérations partenaires.

Une autre convention spécifique sourcing local en produits de la plasturgie a été signée à l'occasion pour substituer l'importation des emballages plastiques dans un objectif de renforcer la souveraineté et l'autonomie de l'industrie marocaine.

Des conventions pour le développement de l'investissement au Maroc et à l'étranger ont été signées avec plusieurs représentations sectorielles lors du Plastics Summit – Global Event 2022 en Octobre 2022 et du 10ème édition du Forum-exposition de la Plasturgie qui a été organisé en juin 2022 sous l'égide du ministère de l'Industrie et du Commerce, en partenariat avec la CGEM, et avec le sponsoring de la Société Nationale d'Electrolyse et de Pétrochimie (SNEP) et le soutien de l'AMDIE.

A l'occasion du lancement de ces deux manifestations sectorielles internationales de la plasturgie, sourcing local du secteur de l'agroalimentaire, M.Hicham EL Haid, président de la Fédération Marocaine de Plasturgie et Président du Plastexpo 2023 et du PackExpo 2023 n'a pas manqué de préciser que « le leitmotive des éditions 2023 du Plastexpo et du Packexpo s'inspire de cette nouvelle approche adoptée par notre ministère de tutelle d'impliquer en amont les différents secteurs de l'écosystème industriel marocain pour la fructification des synergies intersectorielles afin de renforcer la souveraineté industrielle marocaine ».

L'animation scientifique et technique lors de cet événement aura donc pour objectif d'étudier en présence d'experts nationaux, internationaux et de leaders d'opinions, l'optimisation des croissances intersectorielles avec ces deux secteurs, en vue de l'ancrage de la souveraineté industrielle, de la substitution des importations de produits plastiques, du développement de l'Investissement et des exportations et de la création de l'emploi.

Les thématiques de la décarbonation, de l'énergie propre et de l'économie circulaire, dans le secteur de la plasturgie, seront également évoquées lors du Plast expo et du PackExpo.

Bank Al-Maghrib relève le taux directeur à 3% !

LE MATIN.ma - 21/03/2023

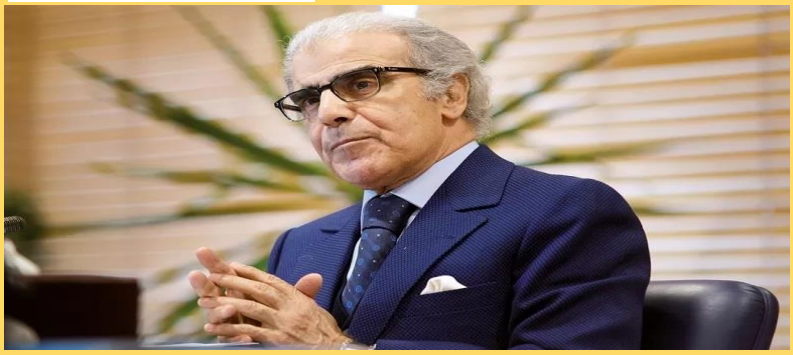

Au regard des évolutions économiques, et pour prévenir tout désancrage des anticipations d'inflation et favoriser le retour de l'inflation à des taux en ligne avec l'objectif de stabilité des prix, le Conseil de BAM a décidé de relever le taux directeur de 50 points de base à 3%. Il continuera de suivre de près la conjoncture économique et les pressions inflationnistes, tant au niveau national qu'international.

Le Conseil de Bank Al-Maghrib (BAM) a tenu mardi 21 mars sa première réunion trimestrielle au titre de l'année 2023. La banque centrale a analysé l'évolution de la conjoncture économique et sociale aux niveaux national et international, et a actualisé ses prévisions macroéconomiques.

Le Conseil a relevé à cet effet que malgré une relative atténuation des pressions d'origine externe, les données récentes montrent que l'inflation continue de s'accélérer, sous l'effet notamment de chocs d'offre internes sur certains produits alimentaires. Il a pris note à cet égard des mesures mises en place par le gouvernement pour améliorer l'offre de ces produits et assurer le bon fonctionnement de leurs marchés.

Inflation :

Après avoir atteint 6,6% en 2022, son plus haut depuis 1992, l'inflation devrait rester à des niveaux élevés à moyen terme. Elle ressortirait en 2023 à 5,5% en moyenne et sa composante sous-jacente se situerait à 6,2%, soit une révision à la hausse de 2 points de pourcentage par rapport à la prévision de décembre dernier et ce, en raison essentiellement de la flambée des prix de certains produits alimentaires qui y sont inclus. Ces projections supposent que les chocs à l'origine de cette augmentation se dissiperaient graduellement au second semestre à la suite des différentes mesures prises par le gouvernement à cet égard. En 2024, sous l'hypothèse que les pressions aussi bien internes qu'externes continueraient de s'atténuer, la tendance fondamentale des prix se situerait à 2,3%, mais le démarrage programmé de la décompensation des prix des produits subventionnés devrait maintenir l'inflation globalement à un niveau élevé, soit 3,9%.

Taux directeur :

Au regard de l'ensemble de ces données, le Conseil a décidé de relever le taux directeur de 50 points de base à 3% et ce, pour prévenir l'enclenchement de spirales inflationnistes auto-entretenues et renforcer davantage l'ancrage des anticipations d'inflation en vue de favoriser son retour à des niveaux en ligne avec l'objectif de stabilité des prix.Il continuera de suivre de près l'évolution de la conjoncture économique et les pressions inflationnistes, tant au niveau national qu'international.

Conjoncture internationale :

Sur le plan international, avec la normalisation progressive des conditions sur les marchés durant les derniers mois, les cours des matières premières sont revenus à des niveaux globalement proches de ceux enregistrés avant le début du conflit en Ukraine.

Après avoir terminé l'année 2022 à 99,8 dollars le baril en moyenne, le prix du Brent en particulier reculerait à 83,3 dollars sur l'ensemble de cette année et oscillerait autour de 80 dollars en 2024. De même, et suite au repli important affiché durant le second semestre 2022, les cours des denrées alimentaires devraient accuser des baisses de 10,4% en moyenne en 2023 et de 0,6% en 2024. Concernant le phosphate et dérivés, les prix devraient revenir de 266 dollars la tonne en 2022 à 200 dollars en 2023 et à 175 dollars en 2024 pour 2 le phosphate brut, et de 772 dollars la tonne à 750 dollars puis à 650 dollars respectivement pour le DAP.

Dans ces conditions, l'inflation poursuivrait son atténuation observée ces derniers mois dans les principales économies avancées, tout en restant au-dessus des objectifs des banques centrales. Aux Etats-Unis, elle passerait de 8% en 2022 à 3,9% en 2023 puis à 2,4% en 2024, et dans la zone euro, elle baisserait à 5,3% en 2023 puis à 2,4% en 2024, après avoir culminé à 8,4% en 2022.

Poursuivant leurs efforts pour contenir ces pressions et ramener l'inflation à leurs cibles, les banques centrales maintiennent l'orientation restrictive de leurs politiques monétaires. Ainsi, à l'issue de sa réunion des 31 janvier et 1er février, la FED a décidé de relever d'un quart de point de pourcentage la fourchette cible du taux des fonds fédéraux à [4,50% - 4,75%] et a indiqué qu'il serait approprié de poursuivre ces hausses pour ramener l'inflation à 2%. De même, la BCE a relevé le 16 mars ses taux directeurs de 50 points de base et a souligné qu'elle surveille attentivement

les tensions actuelles sur les marchés et se tient prête à prendre les mesures nécessaires pour préserver la stabilité des prix et du système financier dans la zone euro.

Croissance de l'économie nationale :

Au niveau national, après un démarrage difficile, la campagne agricole connait un relatif redressement grâce aux dernières précipitations. Toutefois, la production des trois principales céréales serait limitée par la superficie emblavée qui n'aurait pas dépassé 3,65 millions d'hectares selon le Département de l'Agriculture. De surcroit, les cultures hors céréales pâtiraient des restrictions sur l'eau d'irrigation et de la cherté des intrants. Dans ces conditions, les projections de Bank Al-Maghrib, élaborées sur la base des données disponibles au 10 mars 2023, tablent sur une récolte céréalière autour de 55 millions de quintaux. Ainsi, après une contraction de 15% en 2022, la valeur ajoutée agricole augmenterait de 1,6% en 2023, avant de s'améliorer de 6,9% en 2024 sous l'hypothèse d'un retour à une production moyenne de 75 millions de quintaux. Pour leur part, pâtissant en particulier de la détérioration de l'environnement externe, les activités non agricoles devraient poursuivre leur ralentissement en 2023, avec une progression de leur valeur ajoutée de 2,7% au lieu de 3,4% en 2022. Elles connaitraient en 2024 un relatif redressement avec un accroissement de 3,2%. Au total, après une forte décélération à 1,2% prévue en 2022, la croissance de l'économie nationale devrait se consolider à 2,6% cette année et s'accélérer à 3,5% en 2024.

Échanges extérieurs :

Sur le plan des comptes extérieurs, la forte dynamique des échanges en 2022 s'est traduite par un creusement record du solde commercial à 311,6 milliards de dirhams. Toutefois, les hausses notables des transferts des MRE et des recettes voyages qui ont atteint des niveaux exceptionnels de 109,2 milliards et 91,3 milliards de dirhams respectivement auraient permis de limiter le déficit du compte courant à 3,9% du PIB. Ce dernier s'allègerait à 2,8% en 2023 puis à 2,6% en 2024, à la faveur notamment du reflux prévu des cours des produits énergétiques et de la poursuite de la performance de certains métiers mondiaux. Ainsi, après un rebond de près de 40%, les importations diminueraient de 2,3% en 2023 avant une légère augmentation de 0,8% en 2024, en lien essentiellement avec le recul de la facture énergétique. En parallèle, le rythme des exportations 3 ralentirait de 29,4% à 3% en 2023 et à 0,6% en 2024, avec en particulier une progression de près de 7% annuellement des ventes du secteur automobile et un recul de celles de phosphate et dérivés. Pour ce qui est des recettes voyages, elles accuseraient une légère baisse de 3% cette année, en relation avec la décélération prévue de l'activité dans la zone euro, avant de s'accroitre de 7,4% en 2024 à 95,1 milliards de dirhams, tandis que les transferts des MRE connaitraient une certaine stabilisation cette année, suivie d'un repli de 5,4% en 2024 à 102,9 milliards de dirhams.

Concernant les IDE, les recettes évolueraient légèrement au-dessus de 3% du PIB. Au total, et tenant compte notamment des financements extérieurs déjà réalisés et ceux prévus du Trésor, les avoirs officiels de réserve se situeraient à 358,8 milliards de dirhams à fin 2023 puis à 367 milliards à fin 2024, soit une couverture de 5 mois et 21 jours puis 5 mois et 25 jours d'importations de biens et services.

Conditions monétaires :

S'agissant des conditions monétaires, les dernières données disponibles relatives au quatrième trimestre 2022 indiquent un accroissement du taux débiteur moyen global de 26 points de base à 4,50%. En parallèle, les taux créditeurs ont augmenté d'un trimestre à l'autre de 17 points de base pour les dépôts à 6 mois et de 18 points pour ceux à un an. Par ailleurs, au regard de la hausse prévue de la circulation fiduciaire, le besoin de liquidité des banques se creuserait de 80,9 milliards de dirhams en moyenne hebdomadaire en 2022 à 86,7 milliards à fin 2023 et à 99,1 milliards à fin 2024. Pour ce qui est du crédit bancaire au secteur non financier, après un bond de 7,8% en 2022, il devrait progresser de 4% en 2023 et de 4,6% en 2024. Cette prévision tient compte de l'évolution attendue de l'activité économique, d'un effet de base lié à la hausse sensible en 2022 des besoins de financement de trésorerie des entreprises, ainsi que des anticipations du système bancaire. Pour sa part, après une dépréciation de près de 4% en 2022, le taux de change effectif réel devrait s'apprécier de 1,6% en 2023 et de 1,9% en 2024, sous l'effet d'un accroissement de la valeur de la monnaie nationale en termes nominaux et d'un niveau d'inflation domestique supérieur en moyenne à celui des partenaires et concurrents commerciaux.

Finances publiques

Sur le volet des finances publiques, après s'être établi à 5% du PIB en 2022 au lieu d'une prévision de BAM de 5,3% et d'une cible de la loi des finances de 5,9% du PIB, le déficit budgétaire devrait poursuivre sa tendance baissière à la faveur principalement de l'amélioration attendue des rentrées aussi bien fiscales que non fiscales. Il devrait ainsi, selon les projections de Bank Al-Maghrib, s'atténuer à 4,7% du PIB en 2023 puis à 4,3% en 2024.

Annexe Khénifra : ملحقة خنيفرة
Q. administratif, Rte de Tadla, Khénifra
الحي الإداري، طريق تادلة، خنيفرة
Tel :+212535586483
Fax:+212535384583
e-mail: cciskh@ma.net.ma

Annexe Khouribga : ملحقة خريبكة
Bd. Moulay Youssef, BP 67, Khouribga
شارع مولاي يوسف، ص.ب. 67، خريبكة
Tel :+212523563344
Fax:+212523562004
e-mail: contactcciskhouribga@gmail.com

***Siège régional* :المقر الجهوي**
Bd. Beyrouth, BP 548, Béni-Mellal
شارع بيروت، ص.ب 548، بني ملال
Tel :+212523482344
Fax:+212523489054
e-mail: ccisbma@yahoo.fr